

Distr.
GENERAL

A/54/359
17 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق
الإنسان والتقارير المقدمة من
المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في رواندا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٨/١٩٩٩، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، تقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في رواندا.

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في رواندا أعده
الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٨/١٩٩٩
المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٢	أولا - مقدمة
٣	٣ - ٦	ثانيا - بعثات الممثل الخاص
٤	٧ - ٢٧	ثالثا - الملاحظات العامة للممثل الخاص
٨	٢٨	رابعا - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ..
٨	٢٩ - ٤٤	خامسا - الأمن في الشمال الغربي وعودة اللاجئين
١١	٤٥ - ٥٥	سادسا - بناء الديمقراطية
١٣	٥٦ - ٦٢	سابعا - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
١٥	٦٣ - ٧٠	ثامنا - لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة
١٦	٧١ - ٧٤	تاسعا - مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية
١٧	٧٥ - ٩٩	عاشرا - المجتمع المدني وحقوق الإنسان
٢١	١٤٥-١٠٠	حادي عشر - الأزمة في سجون رواندا
٢٩	١٦٤-١٤٦	ثاني عشر - غاكাকা
٣٢	١٩٠-١٦٥	ثالث عشر - الأرض وإعادة التوطين
٣٦	٢٢٠-١٩١	رابع عشر - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في قرارها ٢٠/١٩٩٩، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أن تمدد ولاية الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا سنة أخرى وطلبت منه تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين^(١). ودعته اللجنة، بوجه خاص، إلى تقديم المساعدة إلى أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة ووضع خطة عمل للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز حمايتها في رواندا. وحثت اللجنة أيضا حكومة رواندا على العمل مع الممثل الخاص لتيسير عقد ذلك الاجتماع وطلبت مساعدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي على إنجازه. ودعت اللجنة أيضا إلى تكثيف التشاور المنتظم بين الممثل الخاص وحكومة رواندا واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وجميع المؤسسات الوطنية المعنية، بشأن أداء لجنة حقوق الإنسان، وأثنت الفقرة ٣٠ من القرار ٢٠/١٩٩٩ على إنشاء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، وحثت على تقديم الدعم الدولي لتمكين تلك اللجنة من تحقيق أهدافها. وهذا التقرير، المقدم عملا بالقرار ٢٠/١٩٩٩ هو التقرير الخامس الذي يقدمه الممثل الخاص وفاء بولايته.

٢ - ويود الممثل الخاص أن يشدد هنا على أنه يهتدي دائما في الوفاء بولايته باعتبارات أساسية ثلاثة: (أ) محاولة فهم جميع جوانب الصدمة التي خلفتها الإبادة الجماعية في المجتمع الرواندي بعد عام ١٩٩٤؛ (ب) محاولة تقديم المساعدة والتشجيع إلى البلد وجميع سكانه في الجهود التي يبذلونها للتغلب على مخلفات تلك المأساة؛ (ج) أن يكون على أكبر قدر من الموضوعية والفعالية في اقتراح توصيات لمعالجة المشكلات الحقيقية في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا - بعثات الممثل الخاص

٣ - قام الممثل، في سعيه إلى تحقيق أهداف ولايته وبالنظر إلى التطورات التي شملت مناقشة الجمعية الوطنية واعتمادها لقوانين تنشئ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا، ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة^(٢)، وتعيين الجمعية الوطنية للأعضاء السبعة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بأربع بعثات إلى رواندا في عام ١٩٩٩. الأولى في كانون الثاني/يناير والثانية في نيسان/أبريل، والثالثة في حزيران/يونيه، والرابعة في آب/أغسطس. وكان الممثل الخاص مصحوبا في هذه البعثات بمساعد خاص وبموظف المكتب المعني برواندا في مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ويعرب الممثل الخاص في هذا الصدد عن امتنانه الشديد للدعم الذي تلقاه من المفوضة السامية.

٤ - ويود الممثل الخاص أيضا أن يعرب عن امتنانه العميق لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للدعم الذي قدمته لولايته، والذي تمكن بفضلها، بالخصوص، من إيفاد مساعدين خاصين إلى رواندا. وهو يود أيضا أن يشكر المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا وجميع موظفي ذلك المكتب للدعم الثمين الذين قدموه له ولفريقه في جميع المناسبات.

٥ - ولجمع البيانات خلال الزيارات الأربع التي جرت لإعداد هذا التقرير، عقدت اجتماعات مع مجموعة كبيرة من الشخصيات في مختلف قطاعات المجتمع الرواندي: هيئات الحكومة، والمجتمع المدني، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، وموظفي وكالات الأمم المتحدة، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة في رواندا. ومن بين هذه الشخصيات رئيس الجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس الوزراء، وثلاثة وزراء متعاقبين للشؤون الخارجية، ووزير العدل وسكرتيره الدائم، والوزيران الحالي والسابق لشؤون الجنسين وإشراك المرأة في التنمية، ووزير الدولة في مكتب الرئيس، ووزير الشؤون الاجتماعية، والمستشار الخاص لنائب الرئيس، ووزير الداخلية وسكرتيره الدائم، والمدعي العام، ورئيس رابطة المحامين الروانديين، ورؤساء المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان، ومنها بالخصوص لجنة اتحادات ورابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا، والرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، وكانيارواندا، ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى، وممثلون عن منظمة المحامين دون حدود، ورئيس وجميع أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والرئيس والسكرتير التنفيذي للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة.

٦ - وزار الممثل الخاص وزملاؤه أيضا محافظتي روغنغيري وجيسينيه في شمال غربي البلاد. والتقوا بالعديد من المسؤولين وأدوا زيارات إلى مخيمات ومستوطنات تؤولي سكانا أعيد تجميعهم. وكانت زيارة سجنين في محافظتي بوتاري وكيغالي الريفية فرصة للتحادث مع أشخاص مسجونين أو محتجزين. وكانت تلك الزيارات مفيدة جدا للممثل الخاص لأنها مكّنته من الاطلاع مباشرة على ظروف عيش أولئك السكان.

ثالثا - الملاحظات العامة للممثل الخاص

٧ - يسر الممثل الخاص أن يبلغ أن رواندا بدأت تتخلص من شبح الإبادة الجماعية. ورغم أن هذه الجريمة الفظيعة لن تنسى أبدا، فإن شعب رواندا بدأ يتخذ خطوات نشطة لكفالة ألا تعوق تلك الحادثة تنمية البلد. ويصف هذا التقرير بلدا متزايد الثقة في النفس يضع أسس مجتمع ديمقراطي. ومثل ما تسلم حكومة رواندا، ينبغي أن يكون لحقوق الإنسان مكانة رئيسية في تلك التنمية. وفي اجتماع مع الممثل الخاص، وصف أحد الوزراء الروانديين حقوق الإنسان بأنها "في صدارة اهتمامات" الحكومة.

إرساء أسس الديمقراطية

٨ - منذ زيارة الممثل الخاص في كانون الثاني/يناير، مددت الجمعية الوطنية الرواندية فترة الانتقال من الإبادة الجماعية إلى الديمقراطية بأربع سنوات أخرى. ويرى الممثل الخاص لزاما عليه الإشارة إلى أن خلال فترة التمديد هذه، سيراقب المجتمع الدولي عن كثب الجهود التي ستبذلها الحكومة للتعجيل بعملية الانتقال.

٩ - ويسر الممثل الخاص في هذا الصدد الإشارة إلى التطورات الإيجابية التالية التي جددت خلال السنة الماضية: انتخابات محلية ناجحة؛ وإنشاء لجنتين جديدتين (واحدة لحقوق الإنسان والأخرى للمصالحة)؛ والخطوات الأولى في اتجاه وضع مشروع دستور جديد؛ وخطة لإضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة المدنية؛ وتنقيح قانون الصحافة لعام ١٩٩١؛ واعتماد قانون يسمح للمرأة بالإرث؛ وتزايد الالتزام بالحكم الجيد (كما يتضح من اعتقال العديد من مديري السجون وضباط الجيش بتهمة الفساد)؛ ومقترح لاستعمال العدالة العرفية (غاكাকা) في محاولة للتعجيل بمحاكمة المتهمين بالاشتراك في الإبادة الجماعية.

١٠ - وهذه المبادرات، في مجموعها، تشير إلى وجود حركة واضحة في اتجاه الديمقراطية.

خلق ثقافة لحقوق الإنسان

١١ - بالرغم من التقدم المحرز، لا توجد إلى حد الآن "ثقافة" لحقوق الإنسان في رواندا. وينبغي أن يبدأ ذلك بالحوار والمناقشة.

١٢ - ويتطلب الحوار معلومات منتظمة دقيقة من الجماعات الرواندية المهمة بحقوق الإنسان، ويسر الممثل الخاص الإشارة إلى أن هذه الجماعات بدأت تبرز بعد فترة من التذبذب والفوضى. وهي تعمل مع شركاء آخرين في المجتمع المدني الرواندي، وينبغي تشجيعها على رصد حالة حقوق الإنسان من جميع جوانبها. ولكن ذلك سيتطلب تعزيز قدراتها الإدارية. ويتضمن هذا التقرير مقترحات في ذلك الاتجاه.

١٣ - ومن المتوقع أن تستفيد الجماعات الرواندية لحقوق الإنسان من إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان التي انشئت مؤخرا. وتؤكد التقارير السابقة الأهمية التي يوليها الممثل الخاص لهذه اللجنة. ويقوم أعضاؤها السبعة حاليا بوضع خطة عمل والتعريف باللجنة لدى المؤسسات الوطنية الرواندية والمجتمع المدني.

الاحتجاز والعدالة والمصالحة

١٤ - يشعر الممثل الخاص بالأسف الشديد لأن السجون الرواندية لا تزال تستهلك ٤ في المائة من ميزانية البلد بأكملها، وتسيئ إلى سمعة البلد في مجال حقوق الإنسان. والظروف - وإن كانت تتحسن - فإنها لا تزال غير مقبولة.

١٥ - وأدت بعثة الممثل الخاص زيارة إلى سجنين وعدة مراكز احتجاز محلية (كاشوات). وهو مقتنع بأن الوقت مناسب لإحراز تقدم كبير في المسألة الحرجة المتمثلة في الاحتجاز، وأن الحكومة تتقبل الاقتراحات البناءة. وهو يعتبر ذلك جانبا أساسيا في ولايته.

١٦ - وشوهدت بعض أوجه التحسن منذ انتقال إدارة السجون إلى وزارة الداخلية في بداية العام. وطردت الوزارة مديريين تورطوا في الفساد، وعجلت بتدريب الحراس، ووضعت قواعد جديدة للسجون، وسمحت

بتشغيل السجناء. ومن دواعي السرور أيضا أن الحكومة مستعدة للسماح برصد السجون ومناقشة المشاكل صراحة. ويحث الممثل الخاص الحكومة على توسيع هذا النظام ليشمل مراكز الاحتجاز المحلية (الكاشوات) المكتظة أيضا والتي تفتقر تماما إلى الخدمات.

١٧ - والممثل الخاص على يقين تام من أن المجتمع الدولي سيرحب بحرارة بإطلاق سراح المعتقلين الذين ليست لهم ملفات جنائية والمسنين والنساء اللاتي وضعن حملهن في السجن - وأنه يمكن تنفيذ ذلك بطريقة متسقة مع ما تمليه العدالة. ومن ناحية أخرى، سيتطلب ذلك أيضا من المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لاحتياجات الناجين من الإبادة الجماعية.

١٨ - وعملا على التقليل من اكتظاظ السجون وتشجيع المصالحة على صعيد المجتمع المحلي، وعملا - بصفة الأهمية - على كفالة إظهار إقامة العدل، تعتزم الحكومة إحياء نظام العدالة العرفية المعروف باسم "غاكাকা". وتعجل الحكومة بتنفيذ خططها في هذا الصدد، ومن المتوقع أن تبدأ أولى المحاكمات بنظام غاكাকা قبل نهاية هذا العام. ولا شك في أن نظام غاكাকা يبدو بالفعل وكأنه البديل الوحيد الصالح، ولذلك فإن الممثل الخاص يدعم هذا النهج. غير أن الممثل الخاص يشير أيضا إلى أن هذا النظام ينطوي على العديد من الصعوبات المتأصلة، وسيتطرق إلى بعضها في هذا التقرير. وهو يشيد باستعداد السلطات لشرح نظام غاكাকা المقترح للسكان وممثلي المجتمع الدولي، والاستماع إلى آرائهم.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

١٩ - منع ضيق الوقت الممثل الخاص من تعميق تطرقه إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فهو يقدم الملاحظات التالية.

٢٠ - اقترحت الحكومة برنامجا شاملا لتجميع المستوطنات عرف باسم "التوطين في القرى" أو "إميدوغودو"، ويهدف البرنامج إلى توفير قرى يستفيد فيها اللاجئون المحتاجون للمساكن والفلاحون المتفرقون في الجبال استفادة قصوى من المياه والتعليم والصرف الصحي والأراضي الزراعية. وانشغال الحكومة بهذه المسألة مفهوم بالطبع، بالنظر إلى عودة نحو ثلاثة ملايين لاجئ إلى البلد، وضيق مساحة الأراضي المنزرعة، والتنبؤ بأن عدد السكان سيرتفع إلى عشرة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٥. غير أن نطاق هذا البرنامج آثار قلق بعض أعضاء المجتمع الدولي الذين يعتقدون أن أي برنامج كهذا ينبغي أن يطبق بفهم كامل من السكان وبمشاركتهم فيه وموافقتهم عليه.

٢١ - ويرى الممثل الخاص أن من واجبه أن يقوم بالإبلاغ الصادق عن هذا النقاش، حيث أنه قد يؤثر بالفعل على حقوق الإنسان. وإن كان له أن يقدم توصية بشأن إميدوغودو، فإنها تتمثل في دعوة الحكومة إلى مواصلة تعهد وتشجيع المناقشات المفتوحة التي بدأت في جميع أنحاء البلد. وينبغي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت حديثا أن تشارك مشاركة نشطة في هذه المناقشات.

٢٢ - لقد عانى نساء رواندا وأطفالها أشد المعاناة من الإبادة الجماعية، ولا يزال الناجون منها يحملون آثارها. وهم يعانون أيضا من الفقر والعنف المنزلي، ومن عدم وجود من يمثلهم في المجتمع.

التحديات الهيكلية التي تواجه حقوق الإنسان

٢٣ - يبين لنا استشراف مستقبل رواندا أن البلد يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية أحدها حرية التنقل. فالروانديون يرتبطون بكميونااتهم عن طريق نظام من التسجيل القسري وبطاقات الهوية. ويقيّد ذلك حرية التنقل، ويعد عقبة أمام توفير سوق عمل مرنة وتنمية اقتصادية، وفقا لما شهد به تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٨ عن الفقر في رواندا.

٢٤ - وترتبط حرية الرأي والتعبير بحرية الصحافة. ووسائل الإعلام لم تبرأ بعد من نظرة السكان إليها على أنها ساعدت في الإبادة الجماعية وحرّضت عليها. ومع ذلك، فأهميتها لكفالة الشفافية لا يمكن إنكارها. ويشتمل هذا التقرير على عدة ملاحظات بشأن كيفية التخفيف من شدة العراقيل التي تعترض فعالية الصحافة مع كفالة بقائها صحافة مسؤولة.

تغيير السلوكيات

٢٥ - يود الممثل الخاص أن يحيي الحكومة على ما بذلته من جهود للقضاء على جذور التوتر العرقي التي سببت بالفعل دمارا بالغاً في الماضي. فقد أزيل بيان الأصل العرقي من بطاقات الهوية؛ ويجري تقاسم المناصب الحكومية الرئيسية بين المجموعات العرقية؛ وتم إدماج الآلاف من جنود القوات المسلحة السابقة في الجيش الوطني.

٢٦ - ولئن كانت هذه خطوات جديرة بالثناء، فالأمر يتطلب اتخاذ المزيد لتغيير المجتمع الرواندي. ويتحدث الكثيرون عن "الطاعة العمياء" التي استغلها من خططوا لمجازر عام ١٩٩٤. وأفضل ترياق لذلك هو التحلي بروح الاستقلال على الصعيد المجتمعي. وقد بدأت الرابطات المدنية - ولا سيما العاملة في مجال حقوق الإنسان - تنير الطريق لغيرها. وبإمكانها الاعتماد على المرونة التي تساعد الروانديين على التخلص من آثار الإبادة الجماعية.

الأمن وحقوق الإنسان

٢٧ - ترتبط حقوق الإنسان في رواندا بالأمن في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وقد شهدت السنة الماضية تدهورا في بوروندي. ومن ناحية أخرى، فإن توقيع اتفاق السلام في لوساكا في ١٠ تموز/ يوليو، واعتماد مجموعات المعارضة له بعد ذلك في أوائل أيلول/سبتمبر، يبشر بوقف الحرب بين الأشقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي شاركت فيها قوات أمم عديدة من بينها رواندا. فقد أدى الحد من القتال في مقاطعة كيفو الكونغولية بالفعل إلى تحسين حقوق الإنسان في رواندا. ومن المؤمل أن يسمح ذلك بالعودة الآمنة للاجئين الروانديين الذين لا يزالون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويود الممثل الخاص أن يؤكد مرة أخرى هنا مصدر انشغاله الدائم، وهو أن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في منطقة

البحيرات الكبرى في أفريقيا، بما في ذلك رواندا، لا يمكن أن ينجح على المدى البعيد إلا إذا وجد حل إقليمي دائم للصراعات الدائرة في المنطقة. ويجب أن يحصل هذا الحل الإقليمي الدائم على دعم جميع البلدان في المنطقة، ويجب أن يحقق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية لجميع السكان المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي استحداث آليات ملائمة لكفالة التنفيذ المناسب لهذا الحل الإقليمي.

رابعاً - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية

لحقوق الإنسان

٢٨ - بإلقاء نظرة إلى الوراء على الحالة وقت مغادرة عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا في تموز/يوليه الماضي، يسر الممثل الخاص أن يبلغ بالخطوات المحمودة التي استطاعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من ناحية، وحكومة رواندا من الناحية الأخرى، اتخاذها في سعيهما المشترك إلى التقارب من أجل الحفاظ على توفير الأولوية لحقوق الإنسان في رواندا. ويذكر أن تقرير الممثل الخاص المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أبرز المشاكل الخطيرة التي سببتها مغادرة عملية حقوق الإنسان في رواندا، مع اعتراف الطرفين بأن الأسباب الرئيسية لمغادرتها ترجع إلى عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة رصد حقوق الإنسان في البلد، مع الاتفاق على ضرورة زيادة التركيز على بناء القدرات والتعاون التقني والتدريب والتعليم^(٣). ويسر الممثل الخاص أن يقدم تقريراً عن الحوار الذي يجري دون انقطاع بين الطرفين منذ انسحاب العملية في تموز/يوليه، والإجراءات الملموسة التي اتخذتها المفوضية السامية لدعم التدابير الإيجابية التي اتخذتها السلطات في رواندا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

خامساً - الأمن في الشمال الغربي وعودة اللاجئين

الأمن

٢٩ - ظل الأمن أساساً لحقوق الإنسان في رواندا منذ عام ١٩٩٤. ويمكن النظر إلى ذلك من منطلقين أحدهما ضيق الحدود وثنائهما أعم.

٣٠ - فبالنسبة للمنطلق الضيق، توجد صلة واضحة بين تحسن الأمن في منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحقوق الإنسان في رواندا، فقد تحسن الأمن في الأشهر الأخيرة في شرقي الكونغو، مما أسفر عن الحد من الغارات التي يشنها المتسللون المسلحون ("أباسنغيزي") على شمال غربي رواندا.

٣١ - واستطاعت بعثة الممثل الخاص أن تتأكد من أن الحالة العامة في مقاطعتي جيسينيني وروهنغيري أهدأ كثيراً عما كانت عليه عندما قام الممثل الخاص بزيارتهما في كانون الثاني/يناير. وقال عمدة في كميون كاراغو إن إطلاق النار لم يسمع منذ شهور، ووصف ذلك بأنه "معجزة". ومن دلالات تحسن الأمن

الأخرى أن أعضاء وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في رواندا يتنقلون في كل مكان تقريبا في الشمال الغربي دون حراسة مسلحة.

٣٢ - وأدى هذا التحسن في الأمن إلى قدر مماثل من انخفاض العمليات الانتقامية المزعومة التي تجريها القوات المسلحة الرواندية. ومع ذلك، يود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى ما أفادت به الرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان من أن ٤٩ شخصا معظمهم من النساء والأطفال، قتلوا على أيدي الجيش يومي ٤ و ٥ أيار/ مايو، بعد فرارهم إلى حديقة "البركان" العامة. وينبغي التحقيق في ذلك.

٣٣ - ويمكن أيضا النظر إلى الأمن من منطلق أشمل، كحالة عقلية. ففي أثناء مناقشة مهمة، قال أحد كبار مستشاري الرئيس الرواندي للممثل الخاص إن تهديد الأمن لم يعد بالخطورة التي تجعله يقف حائلا أمام الانتقال. وينبغي أن يتيح هذا التطور الإيجابي للسلطات التعامل بثقة أكبر مع القضايا المستعرة في هذا التقرير، وهي عودة اللاجئين؛ والملكية الخاصة للأراضي؛ وحرية التنقل، والاختيار والتعبير؛ وإطلاق سراح المعتقلين. فقد كانت كل هذه القضايا مرهونة بالاعتبارات الأمنية.

٣٤ - ويود الممثل الخاص أن يطلق تحذيرا آخر بشأن الشمال الغربي. فهو على علم بأنه يجري تشكيل دوريات الدفاع المدني وتسليحها في القرى النائية. ويود أن يشير إلى أن هذه القوات سبق لها ارتكاب انتهاكات في أماكن أخرى وأن الـ "إنتيراهاموي" نفسها بدأت كهيئة دفاع محلية في رواندا، وبالطبع، لا يصلح الدفاع المدني أن يكون بديلا عن وجود قوة أمن منضبطة ومحترفة. ولذلك فإن الممثل الخاص يحث الحكومة على كفالة مراقبة هذه الدوريات المدنية ومساءلتها بطريقة مناسبة.

حقوق الإنسان وحالات الطوارئ الإنسانية

٣٥ - اندمجت حقوق الإنسان والشواغل الإنسانية في شمال غربي رواندا. وبدا ذلك محيرا لبعض المانحين الراغبين في تقديم المساعدة في هذه المنطقة الاستراتيجية.

٣٦ - وفي العام الماضي، شُرد ما يقدر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ رواندي بسبب القتال الذي كان دائرا في الشمال الغربي، وانتقلوا إلى المخيمات. وتدهورت الأحوال إلى درجة قيام منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بتوجيه مناشدة دولية. وبحلول حزيران/يونيه، كان المانحون قد قدموا ٢٦ مليون دولار.

٣٧ - وخفت حدة هذه الحالة الطارئة في خلال الأشهر الأخيرة. وفككت المخيمات وانتقل المشردون إلى ١٨٣ قرية بموجب سياسة التجميع في قرى ("إميدوغودو"). ومن الواضح أن المساعدات الطارئة قدمت بعض العون، وإن كشفت دراسة جرت في حزيران/يونيه عن أن ١١ في المائة من السكان لا يزالون يعانون من شدة سوء التغذية، مع ارتفاع هذا الرقم إلى ١٧ في المائة في الكوميونات البعيدة. ويعزى ذلك إلى التأخر في الزراعة وتدمير الهياكل الصحية بسبب القتال. وكشفت أيضا دراسة أجرتها الحكومة على

المشردين في حزيران/يونيه عن أن ٥٣ في المائة فقط من سكان الشمال الغربي يستطيعون الوصول إلى أراضيهم. وأضر هذا بالإنتاج الزراعي.

٣٨ - واستنادا إلى هذه النتائج، ومن أجل تلافي تدهور الحالة أكثر من ذلك، التمس منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الحصول على ١٩ مليون دولار إضافية. والممثل الخاص يؤيد هذا الالتماس. لكنه مقتنع أيضا بأن الأمن تحسن الآن إلى درجة أنه يمكن تنفيذ بعض مشاريع التنمية المنتقاة في الشمال الغربي.

عودة اللاجئين

٣٩ - لطالما كان اللاجئين الروانديون رمزا جليا للانقسامات في رواندا. وهناك دلالات على أن هذه الأزمة المؤلمة التي دامت طويلا ربما تكون قد اقتربت بالفعل من نهايتها.

٤٠ - وانخفض عدد الروانديين الذين لا يزالون في المنفى من أكثر من ٣ ملايين إلى نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص، وأفيد الممثل الخاص بأنه ربما يكون هناك ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ شخص في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أن يعود هؤلاء بطريقة تتسق مع القانون الدولي، أي بمحض إرادتهم. غير أن الممثل الخاص أفيد بأن سلطات المتمردين في الكونغو أعلنت في كانون الثاني/يناير من هذا العام أن الروانديين أمامهم أسبوعان لمغادرة البلد - مما يعني ألا مجال لهم للاختيار. ولذلك فقد سعد عندما علم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بعد بعثتها الأخيرة إلى المنطقة، أن المفوضية تلقت ضمانات من سلطات المتمردين المسيطرة على المناطق بأن المفوضية ستخول من يطلبون العودة حق الوصول، وأنه سيتم الالتزام بالطابع الاختياري للعودة.

٤١ - ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، نُقل اللاجئين الروانديون العائدون من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حافلات إلى مركز للعبور (معروف باسم إيتاغ) في بلدة جيسينيه الرواندية. وأعرب الممثل الخاص عن حزنه عندما بلغه، وفقا للمقابلات التي أجرتها رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا أن ثمانين سيدات وأربع فتيات ادعين قيام جنود الحكومة باغتصابهن في مقاطعة إيتاغ بين ٤ و ٧ أيار/مايو. وتدعي الرابطة أيضا أن هناك عدة لاجئين فشلوا في الوصول إلى كوميوناتهم. وأحيلت هذه الإفادات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

٤٢ - ويجري الآن نقل اللاجئين العائدين مباشرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مخيم اللاجئين السابق في نكاميرا، بالقرب من جيسينيه، الذي أصلحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد نزل به ٢٥٢ ١ لاجئا قبل نقلهم إلى كوميوناتهم الأصلية. وذكرت المفوضية أنه ما من دليل على ممارسة الضغط أو العنف في نكاميرا، التي قامت بعثة الممثل الخاص بزيارتها. وكان جميع اللاجئين تقريبا نساء بغير أزواجهن وبصحبتهم أطفال صغار. فأزواجهن إما قتلوا أو لا يُعرف مصيرهم.

٤٣ - ويبدو أن احتمالات إساءة معاملة العائدين أكبر في روهنغيري لأن البعض منهم يجتاز الحدود بمفردهم ولا يسجلون أسماءهم في روهنغيري مما يجعلهم عرضة للشبهات في نظر السلطات. وقبيل بعثة الممثل الخاص، اعتقل ستة عائدين وسط المدينة لأنهم لم يسجلوا لدى الإدارة المحلية.

٤٤ - ويبدو أن ذلك يشير إلى الحاجة إلى تكثيف وجود مفوضية شؤون اللاجئين. ولذلك فإن الممثل الخاص يقترح أن تحسن المفوضية مستوى أفرادها في الشمال الغربي وتزيد من عددهم لكي يتابعوا عن كثب التطورات التي تؤثر على العائدين ولمساعدتهم وحمايتهم عند الحاجة. ونظرا لتحسن الحالة الأمنية في المنطقة، يتوقع أن يكون الموظفون الميدانيون للمفوضية أقدر الآن على السفر بسهولة وانتظام في كل من محافظتي جيسينيه وروهنغيري.

سادسا - بناء الديمقراطية

الانتخابات المحلية

٤٥ - انتهت فترة الخمس سنوات الانتقالية للتخلص من آثار الإبادة الجماعية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد مددت حكومة رواندا تلك الفترة أربع سنوات أخرى لأسباب مفادها أن كفالة الأمن في الشمال الغربي وإرساء أسس المصالحة بحاجة إلى مزيد من الوقت. يضاف إلى ذلك أن عملية صياغة دستور جديد لم تتجاوز مراحلها الأولى.

٤٦ - وسيُسفر ذلك عن مزيد من المتابعة الدقيقة لعملية الانتقال، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وقد تود حكومة رواندا النظر في الفكرة التي قدمت في اجتماع المانحين في لندن (٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩) بشأن تحديد الأهداف.

٤٧ - وقد تحقق أحد الأهداف الهامة بتنظيم انتخابات للجان المحلية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من آذار/مارس. وانتخاب ٨٦٤ ١٥٨ من أعضاء اللجان على مستوى الخلايا والقطاعات^(٤). وتوجد ٢٦٤ ٩ خلية و ١٠٦٤ قطاعا في البلد. وأصبح لكل خلية وكل قطاع لجنة تنفيذية مؤلفة من ١٠ أعضاء لكل منهما. وهذه اللجان التنفيذية مسؤولة عن المسائل المتصلة بالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والشباب والثقافة والتنمية والأمن والإعلام والمالية. وتوجد أيضا على صعيد القطاعات مجالس القطاعات. وهي مؤلفة من ممثلين عن كل خلية في القطاع وكذلك عن ممثلي اللجنة التنفيذية للقطاع. ومن بين أعضاء مجلس القطاع أيضا اثنان من الحكماء وامرأتان واثنان من الشباب. وتتمثل مسؤولياتهم الرئيسية في الموافقة على المقررات التي تتخذ في مستويات أدنى وتعديلها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لإيجاد حلول للمشاكل الراهنة. وتتخذ القرارات على جميع المستويات بتوافق الآراء. وبالرغم من المهلة القصيرة المتاحة، جرت الانتخابات بشكل أثار إعجاب ممثلي المجتمع الدولي الذين شكلوا فريقا غير رسمي للمراقبة بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت انتخابات آذار/مارس أيضا تجربة تمهد لانتخابات قضاة العدالة العرفية (غاكাকা) المتوقع إجراؤها هذا العام.

٤٨ - ويزيد هذا النجاح من أهمية الأساليب الانتخابية المستعملة في آذار/ مارس. وكانت أهلية المرشحين تقوم على مستوى تعليمهم ومركزهم العام في المجتمع المحلي. وقد قدموا أنفسهم على مستوى الخلية والقطاع. ولم تكن هناك انتماءات حزبية ولم تنظم حملات. وأعطى كل مرشح ما بين دقيقتين وثلاث دقائق للكلام. واصطف الناخبون وراء المرشح الذي اختاروه. وأفادت تقديرات غير رسمية وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإقبال على الانتخابات كان بين ٨٠ و ٩٠ في المائة. وانتظر المشتركون أحيانا ساعات طويلة حُسب خلالها عدد الناخبين. وأعجب الملاحظون بالجانب اللوجستي في تنظيم انتخابات يمثل هذه الضخامة في أقل من شهرين. وقد كانت التجربة ناجحة إلى حد بعيد.

٤٩ - وتستحق مشاركة المترشحات اهتماما خاصا. وفي إحدى البلدات التي زارتها بعثة الممثل الخاص (كاراغو في محافظة جيسينيه) انتخبت ١٨ امرأة فقط من بين أعضاء اللجنة المحلية وعددهم ٢٧٠. ولم يكن الأمر كذلك في بلدة موسانبيرا، في محافظة غيتامارا، حيث التقت بعثة الممثل الخاص بزعيمات منظمة نسائية تدعى اللجنة الاستشارية النسائية. ويبلغ عدد عضوات هذه المنظمة ٢٠٥٥ وترشح العديد منهن بنجاح في الانتخابات. وكانت نتيجة ذلك أن عدد عضوات اللجنة أعلى بكثير من المتوسط الوطني، مما يوحي بأن النشاط الاقتصادي النسائي قد يتحول إلى تمثيل سياسي أكثر.

٥٠ - ويشني الممثل الخاص أيضا على الجهود التي تبذلها الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير التثقيف والتدريب بعد الانتخابات للممثلين المنتخبين، نظرا إلى أن اللجان المحلية ستتحول إلى شركاء هامين لوكالات المعونة. وتلك اللجان بحاجة إلى تطوير مهاراتها على إدارة المشاريع وتسيير الحكم المحلي.

لجان الجمعية الوطنية

٥١ - قامت الجمعية الوطنية بدور أساسي في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة. وهي تنظر الآن في قانون لإنشاء لجنة سيعهد لها بصياغة دستور جديد لرواندا. وأجرى الممثل الخاص عدة اجتماعات ومناقشات ودية مع رئيس الجمعية الوطنية وأعضاء لجانها البرلمانية. وأعجب الممثل الخاص بالتزام الرئيس وزملائه بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البلد.

٥٢ - وتمثل اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان^(٥) في الجمعية الوطنية من تسعة نواب. وينتمي رئيسها الجديد إلى الأوساط المدافعة عن حقوق الإنسان، وقد أجمل في اجتماع مع الممثل الخاص خططا طموحة لدعم الجماعات المعنية بحقوق الإنسان، ولزيارة المستوطنات الجديدة، والتعاون مع لجنيتين وطنيتين جديدتين (لجنة حقوق الإنسان ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة). وسيطلب ذلك موارد، وليس للجمعية الوطنية بأكملها سوى مركبتين.

٥٣ - وأعرب الممثل الخاص عن تأييده لعمل هذه اللجنة، وعن الأمل في أن يعجل عملها باعتماد قوانين هامة تؤثر على حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالشرطة المدنية، وحقوق المرأة، ووسائل الإعلام.

نشاط المجتمع المدني

٥٤ - يقوم المجتمع المدني، من عدة وجوه، بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان. وذلك ليس بالضرورة في إطار منظمات. فالمطلوب، أولاً وقبل كل شيء، هو روح الاستقلالية والإصرار على إحداث تغيير. والتقت بعثة الممثل الخاص بالعديد من الروانديين الذين ينتمون إلى هذه الفئة. وهو يذكر صيدليا في جيسينيه شهد أطفال شوارع ينامون خارج صيدليته وجمع أموالا لإيجاد مأوى لهم (أفورواد). وقد جمع شمل كل أولئك الأطفال تقريبا بأسرهم.

٥٥ - وأعجب الممثل الخاص أيضا بالطريقة التي استعملت بها رابطة الصحفيين الروانديين خدمات محام عندما سجن أحد أعضاء الرابطة لاتهامه مسؤولين سامين بالفساد. وهو يحيي إصرار الناجين من الإبادة الجماعية، الذين عرفت منظماتهم، "إيبوكا"، بالدعوة الجريئة. وهذه الروح وهذا الرفض لقبول ما لا يمكن قبوله، هو أحسن أمل يبشر بسيادة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

سابعاً - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٥٦ - لاحظ الممثل الخاص بارتياح شديد أن السلطات الرواندية قامت، بمشورته وتوصيته، وإثر اعتماد قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/١٩٩٨ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بالتراجع في مرسوم كانت أصدرته لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان بمرسوم رئاسي (المرسوم الرئاسي رقم ٠١/٢٦ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) وبدأت عملية تشريعية. وقد أدى ذلك إلى قيام الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ باعتماد قانون ينشئ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وصدر ذلك القانون في آذار/مارس ١٩٩٩ وتأسست اللجنة آخر الأمر في أيار/مايو ١٩٩٩ عندما انتخبت الجمعية الوطنية أعضاءها السبعة من قائمة عشرة مرشحين قدمتهم الحكومة.

٥٧ - وتنص المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون على أن اللجنة مستقلة (المادة ٢)؛ وأن هدفها يتمثل في التحقيق والمتابعة فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها أي شخص في الإقليم الرواندي، لا سيما هيئات الدولة والأفراد الذين يعملون تحت مسؤولية الهيئات الدولية وكذلك أية منظمة وطنية تعمل في رواندا (المادة ٣)؛ وأن مهامها تتمثل خاصة في توعية الروانديين وثقيفهم بمسائل حقوق الإنسان؛ وإطلاع السلطات المختصة لتتخذ إجراءات قضائية في حالة انتهاك أي شخص لحقوق الإنسان (المادة ٤).

٥٨ - وفي ضوء الحاجة إلى اجتذاب أكفأ الأشخاص إلى عضوية اللجنة وكفالة استقلاليتهم التامة، يرحب الممثل الخاص بالأحكام الواردة في ذلك القانون، والتي تنص على أن يكون لرئيس اللجنة مرتبة الوزير؛ وأن يكون لبقية أعضائها مرتبة الأمين العام؛ وأنهم لا يخضعون، في أداء مهامهم، إلا لولاية المحكمة العليا (مما يعني، حسب ما أفاد به رئيس الجمعية العامة، أنهم سيتمتعون بحصانة كحصانة أعضاء الجمعية الوطنية). ويلاحظ الممثل الخاص أيضاً بارتياح وجود حكم في ذلك القانون يضع ميزانية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن الميزانية الوطنية.

٥٩ - وأجرى الممثل الخاص عدة اجتماعات مع رئيس اللجنة وجميع أعضائها، في كل من كيغالي وجنيف. وأعجب بحرصهم على الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن صكوك حقوق الإنسان وممارساتها. وسر الممثل الخاص كثيرا في هذا السياق لأن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وافقت، بناء على طلبه، على تمويل دورة دراسية تدوم ٤ أسابيع ويشارك فيها أعضاء اللجنة السبعة في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، فرنسا.

٦٠ - وبعد اكتمال التدريب في ستراسبورغ، أدى الأعضاء السبعة زيارة إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف وعقدوا اجتماعات مع مختلف المسؤولين والموظفين في المفوضية. وسرهم أن يلتقوا بالمفوضة السامية التي جددت لهم استعدادها الكامل لمساعدة اللجنة تقنيا وماليا.

٦١ - وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم، عند إعداد هذا التقرير، ندوة وطنية يشترك فيها ممثلون عن جميع المحافظات والكميونات. وترمي الندوة إلى تحقيق هدفين: التعريف باللجنة في جميع أنحاء البلد، وإيجاد محفل لتبادل آراء ووجهات نظر المسؤولين المتصلين مباشرة بالواقع على الميدان. وستعقد اللجنة أيضا اجتماع مائدة مستديرة للعموم يدوم أربعة أيام في كيغالي، من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بدعم مالي وتقني من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا، والممثل الخاص. وينظم اجتماع المائدة المستديرة العام لتيسير تبادل الخبرات على نطاق واسع وبشكل مفيد باشتراك شخصيات بارزة من مؤسسات وطنية أخرى مماثلة وأكثر خبرة، معنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والهدف من ذلك هو توفير فرصة لأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجدد للاجتماع بزملائهم من أنحاء أخرى من العالم وبممثلين عن الجمعية الوطنية والحكومة، والهيئات القضائية والمجتمع المدني، وتبادل الآراء معهم، وكذلك إجراء مناقشة عامة واسعة عن السبل التي تمكن اللجنة من أن تكون مؤسسة مستقلة فعالة تعمل وفقا للمعايير الدولية المعترف بها.

٦٢ - ومن المتوقع أن تضع اللجنة، إثر هذين الاجتماعين، خطة عمل حتى عام ٢٠٠٢ تحدد أولوياتها. ويناشد الممثل الخاص في هذا السياق المجتمع الدولي، أن يقدم، في تعاونه الثنائي والجماعي مع حكومة رواندا، الدعم المالي والتقني الكامل إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتمكينها من تحقيق أهدافها الهامة. فإشياء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذه الظروف دليل إضافي على التزام الحكومة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان ووضع حد لعادة الإفلات من العقوبة في رواندا، وهو سعي ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعه ويؤيده بقوة.

ثامنا - لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة

٦٣ - بعد خمس سنوات من رفض الحديث عن المصالحة إلى أن يستتب العدل، أصبح الروانديون اليوم يقبلون كون المصالحة هدفا وطنيا في حد ذاته. وهذا دليل على ثقة البلد الجديدة في نفسه هو أمر يستحق اعتراف المجتمع الدولي.

٦٤ - ومنذ زيارة الممثل الخاص في كانون الثاني/يناير، أنشأت الحكومة لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة. وتنص المادة ٣ من القانون المنشئ لهذه اللجنة على أن مهامها تتضمن، فيما تتضمن، استنباط ونشر أفكار ومبادرات ترمي إلى تعزيز السلام بين الروانديين وترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية والمصالحة، والقيام عن كذب برصد إن كانت الهيئات الحكومية تحترم وتنفذ سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة بين الروانديين، ورصد إن كانت الأحزاب السياسية وقادتها وجميع السكان عامة يحترمون وينفذون سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة.

٦٥ - وفي مناقشة تناولت عدة قضايا مع الممثل الخاص، فسرت الأمانة التنفيذية للجنة، وهي وزيرة سابقة لشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية، كيف بدأت هي وزملاؤها حوارا وطنيا بين الروانديين قبل اقتراح حلول. ويساند الممثل الخاص تماما ذلك النهج.

٦٦ - وتعتبر الحكومة أن المصالحة تتطلب، أولا وقبل كل شيء، استئصال جذور الانقسام العرقي من تاريخ رواندا ومن حياتها اليومية، ولكنها تعترف أيضا بأن المصالحة لا يمكن فرضها وأن الروانديين يسعون منذ وقت طويل إلى إيجاد حلول لمشاكلهم. ووجد اللاجئون "القدامي"، وهم أساسا من التوتسي، مساعدة من "اللاجئين الجدد" ومعظمهم من الهوتو. ووجد اللاجئون العائدون منازلهم مسكونة، أحيانا من طرف شخصيات ذات نفوذ، وقبلوا أحيانا كثيرة أن يعيشوا في نفس المنزل مع أولئك المحتلين. وليس للضحايا أحيانا بد من العيش قرب من يشته في أنهم قتله.

٦٧ - وولدت طريقة العيش هذه توترا كما ولدت أحيانا نجاحات. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر التي لاحظتها بعثة الممثل الخاص، اللجنة الاستشارية النسائية المذكورة آنفا في محافظة غيتاراما. وتضم اللجنة الاستشارية النسائية ٩٥ رابطة ٦٠ في المائة من عضواتها البالغ عددهن ٢٠٥٥ ترملن نتيجة الإبادة الجماعية. والبقية متزوجات برجال يشته في أنهم قتلة وأودعوا السجن. ومع ذلك فإن المجموعتين تعملان في الحقول معا وتعدان الأغذية لأخذها إلى الأزواج في السجن، وتعملان معا للاشتراك في الانتخابات المحلية المقبلة في آذار/مارس. والمصالحة من هذا النوع درس للعالم بأسره. وهي تناقض صورة رواندا كبلد يكبله الحقد العرقي.

٦٨ - وأقنعت جماعات مثل اللجنة النسائية لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة بأن يترك أمر اتخاذ الحلول العملية للجماعات المحلية. وعلى سبيل المثال، لاحظت الأمانة التنفيذية أن عدد دور اليتامى في رواندا انخفض بالثلثين، لأن من تيتموا نتيجة الإبادة الجماعية وجدوا منازل تقبلهم. وتعطى حوافز مالية إلى أسر الهوتو التي تتبنى يتيما من التوتسي، والعكس صحيح.

٦٩ - وللجنة الوطنية ميزانية من الحكومة ولكنها تتلقى أيضا دعما ماليا محدودا من المانحين. ومثلما ورد أعلاه، أعدت اللجنة بالفعل برنامجا طموحا لإجراء مشاورات وطنية على المستوى الشعبي تسمح لجميع فئات المجتمع الرواندي بالتأثير على السبل والوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق الوحدة والمصالحة. بيد أن

اللجنة تفتقر حالياً للموارد أو الموظفين اللازمين لتحقيق هذا الهدف وإنجاز ولايتها بفعالية. ولذلك فإن الممثل الخاص يناشد أعضاء المجتمع الدولي وشركاء رواندا أن يقدموا دعمهم الكامل، المالي والتقني، إلى لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة.

٧٠ - ويود الممثل الخاص في هذا الصدد أن يوصي المانحين بإنشاء آلية خاصة في كيغالي لتنسيق الدعم المالي والتقني المقدم إلى اللجنتين، أي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة. وبإمكان الوحدة التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثاً، وهي وحدة العدالة وحقوق الإنسان، أن تقوم بدور هام في إطار هذه الآلية، إلى جانب ممثلي اللجنتين، للمساعدة على تعزيز التكامل والتعاون بين اللجنتين الوطنيتين واستقلالهما.

تاسعا - مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية

٧١ - تواجه رواندا، مثل أي مجتمع مزقه العنف معضلة مألوفة. فأحسن علاج يتلقاه الناجون من الإبادة الجماعية هو معرفة الحقيقة ورؤية العدل يقام. ولكن كيف يمكن القيام بذلك بدون فتح جروح قديمة؟

٧٢ - ويتمثل جانب من الحل في إيجاد توازن وفي تغيير الإدراك المنتشر عامة بأن الناجين من الإبادة الجماعية يتلقون اهتماماً أقل مما يتلقاه مقتطفوها المسجونون. والتقى الممثل الخاص برئيس إيبوكا، المنظمة التي تدافع عن حقوق الناجين، ووزير الشؤون الاجتماعية التي تقدم وزارته دعماً إلى ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة من ضحايا الإبادة الجماعية. وصوتت الحكومة في السنة الماضية لتخصيص ٥ في المائة من الميزانية الوطنية المتاحة لتقديم الدعم والمساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية. وأسفر ذلك عن تعبئة ١٢ مليون دولار وهو مبلغ لا يكفي في نظر الروانديين، ولكنه مبلغ لا بأس به في نظر المانحين.

٧٣ - ويشك الممثل الخاص في أن المانحين سيمولون دعماً اجتماعياً على نطاق واسع لفائدة الناجين في وقت هم مطالبون فيه بتمويل برامج أخرى مثل برنامج العدالة العرفية "غاكাকা" وبرنامج التوطين في قري (إميدوغودو) ولكن في الإمكان إقناعهم بدعم الأنشطة الرامية إلى استتباب النظام القانوني. ويتزايد نظر المحاكم القانونية في قضايا الإبادة الجماعية وتغريم المسؤولين عنها، بمن فيهم الدولة الرواندية، لفائدة المشتكين المدنيين من الإبادة الجماعية. وليس للدولة ولا للأفراد أموال يدفعونها، مما يعني أن الأحكام الصادرة تفتقر بشكل متزايد للمصداقية. والدعم الذي يمكن أن يقدمه المانحون في هذه الحالة ثمين، بيد أن الناجين من الإبادة الجماعية، مثلما أشار رئيس إيبوكا، لا يهتمهم المال فقط. بل هم يريدون تغيير لهجة النقاش. وتقديم الأمور من زاوية ما لهم من حقوق الإنسان.

٧٤ - ويشني الممثل الخاص على عمل "محامون دون حدود" فأولئك المحامين لا يدافعون فقط عن المتهمين بالإبادة الجماعية، بل هم يدافعون أيضاً عن الضحايا. وهو يؤيد المبادرة المذكورة أعلاه، التي سمح فيها للمساجين بمغادرة السجن لخدمة المجتمع المحلي. وأعمال التكفير عن الذنب هذه تعزز المصالحة

وكذلك الحالة البدنية للمساجين. وسيسمح أحد المشاريع في غيتاراما، ستموله وكالة التعاون التقني الألمانية، للمساجين بالعمل في أراض تملكها أرامل ضحاياهم.

عاشرا - المجتمع المدني وحقوق الإنسان

جماعات حقوق الإنسان الرواندية

٧٥ - من الأهداف الرئيسية التي يسعى الممثل الخاص إلى تحقيقها تشجيع الجماعات المحلية لحقوق الإنسان. وكان العقد الأخير صعبا بالنسبة لتلك المنظمات. فمعظمها أنشئ في أوائل التسعينات وجميعها فقد أعضاء ذهبوا ضحية الإبادة الجماعية. وعاد إلى هذه المنظمات قدر من الحيوية خلال عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا، التي قدمت لتلك الجماعات دعما ثميناً. وبعد انتهاء العملية الميدانية شهدت هذه المنظمات مشاكل داخلية أبعدت عنها اهتمام المانحين.

٧٦ - ويشعر الممثل الخاص بالارتياح لما يبدو على هؤلاء المدافعين من علامات النشاط والثقة في النفس المتجددين. وأعرب عن ذلك الارتياح في اجتماع بممثلي ثماني منظمات في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كيغالي، حيث أعرب عن تأييده القوي لعملهم وناقش مسألة التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتعاني تلك المنظمات في الوقت نفسه من ضعف شديد.

الرصد

٧٧ - توجد مقار جميع جماعات حقوق الإنسان في كيغالي، باستثناء رابطة حقوق سكان منطقة البحيرات الكبرى. والقليل من هذه المنظمات، إن وجد، قادر على القيام بتغطية منتظمة للأحداث خارج العاصمة. ولا يوجد انسجام كبير بين أساليب الرصد التي تتبعها.

٧٨ - بيد أن ذلك بدأ يتغير. إذ وضعت ثلاث جماعات، هي الرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، ورابطة حقوق سكان منطقة البحيرات الكبرى، ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا، إجراءات للتصرف في حالات الطوارئ. وهي تتعاون بشكل متزايد في القضايا الحساسة.

٧٩ - ولرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا أكثر شبكات رصد. وأدى موظفوها زيارة إلى سبعين مركز احتجاز محلي (كاشو) في سجون البلد وعددها ١٥٤. وهي ترصد أيضا محاكمات الإبادة الجماعية وتصدر صحيفة مهنية "الحكم" التي تتابع أحداث المحاكمات. وبطلب من حكومة هولندا، تابعت الرابطة مصير أشخاص أطلق سراحهم من السجن.

٨٠ - ويعتقد الممثل الخاص أن الرصد الذي تقوم به هذه المنظمات يسهم في حل البعض من الصعوبات الشديدة في مجال السياسة العامة التي ستواجهها رواندا في الأشهر القادمة، بيد أن ذلك سيتطلب منها قدرة كبيرة. وينبغي الإشارة إلى أن حتى أنشطة الرصد التي تقوم بها رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان

في رواندا ضعيفة بالمقارنة بما يجري في بلدان أخرى. وليس للرابطة سوى ممثلين اثنين في محافظتي جيسينيه وروهنغيري الرئيسيتين، ولكل منهما فريق اتصال خاص به. ولهذه الجماعات ميزانية صغيرة جدا. يضاف إلى ذلك أن الرصد ينطوي أحيانا على خطورة وأن أعضاء هذه الجماعات يتعرضون أحيانا للترهيب.

٨١ - ونظمت الرابطة، في سعي إلى تعزيز قدرتها على الرصد، دورة تدريبية دامت يومين لأفرقتها في شمال غربي البلاد خلال زيارة الممثل الخاص. ومولت دورة التدريب هذه أيضا حكومة هولندا. واقتنت الحكومة السويسرية عربية سمحت للرابطة الرواندية لحقوق الإنسان بالقيام بتدخلات عاجلة. وقدمت كندا أموالا إلى صحيفة "الحكم". وهذه المشاريع، وإن كانت قليلة التكلفة، فإنها هامة لأنها تعزز القدرة على الرصد. والممثل الخاص يشيد بهذه المبادرات.

المال والعضوية

٨٢ - يتوقف عمل جماعات حقوق الإنسان الرواندية تماما على الدعم الذي تقدمه مجموعة صغيرة من المانحين الدوليين. وكل محاولة لجمع الأموال في هذا الوقت تتعارض مع السعي إلى اجتذاب أعضاء جدد. وللرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الآن ٨٨ عضوا فقط، ٢٠ منهم يدفعون رسوما سنوية. وللرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا ١٠٠ عضو. وفي الوقت نفسه، أفادت جميع الجماعات بتزايد عدد طلبات الانضمام. ومن المهم عدم تشييط هذا الاتجاه الواعد.

٨٣ - ويود الممثل الخاص أن يثني على ما قام به المانحون الذي يدعمون هذه الجماعات، وبوده أيضا أن يطلب منهم توجيه المزيد من التكاليف المؤسسية نحو إنشاء مشاريع تدوم أكثر من ستة أشهر (وهو المتوسط). وغالبا ما يتضح أن المشاريع أكثر تكلفة مما كان متوقعا، فتتحمل جماعات حقوق الإنسان التكلفة الإضافية من مواردها القليلة.

٨٤ - ويود الممثل الخاص أن يوجه الانتباه إلى أهمية التنسيق بين المانحين. وقد سمع أن الجماعات "تبحث" عن الدعم وأن ذلك يجعل احتياجاتها غير واضحة تماما. وبالرغم من أن مجموعة صغيرة من المانحين تجتمع بانتظام، فإنه ينبغي القيام بأكثر من ذلك لتفادي الازدواجية. وهو دور يمكن أن تقوم به وحدة العدالة وحقوق الإنسان الجديدة التي أنشأها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كيغالي.

التصرف على أساس المعلومات

٨٥ - حتى الجماعات التي تتلقى معلومات دقيقة ليس لها في معظم الأحيان وسيلة للإبلاغ عنها. وقد أقام بعضها علاقات شخصية مع بعض الوزراء، ولكن هذه العلاقات تختفي أحيانا عند تغيير أعضاء الحكومة، وليس هناك بديل للاتصالات المؤسسية. ومن المؤمل أن تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بذلك الدور.

٨٦ - وشددت عدة جماعات في لقاءها بالممثل الخاص على أهمية التثقيف بحقوق الإنسان. ويوافق الممثل الخاص تماما على ذلك، بيد أنه يشير إلى أن البرامج التثقيفية من ذلك النوع تتطلب أيضا قدرة تقنية. ولرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا القدرة على إعداد برامج إذاعية، بيد أنه لم يُسمح لها بتشغيل محطاتها الإذاعية الخاصة بها. وفتح الأمواج الإذاعية يخدم حقوق الإنسان.

٨٧ - وظهر أيضا أنه ليس للعديد من جماعات حقوق الإنسان النصوص الأساسية لحقوق الإنسان (إذ طلبت بشكل خاص الحصول على نص الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا. وهي غالبا آخر من يتلقى الورقات الحكومية الهامة (مثل ورقة المناقشة بشأن العدالة العرفية "غاكাকা"). وهذا يعكس انعزال تلك الجماعات النسبي عن تدفق المعلومات، ويتطلب اهتمام مؤيديها الدوليين. أما من الجانب الرواندي، فإن المنظمة الجامعة (لجنة جامعات ورابطات حقوق الإنسان)، قادرة جدا على تنسيق تبادل المعلومات. وبإمكان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع في هذا المجال برنامج تعاون مع اللجنة وغيرها من جماعات حقوق الإنسان لنشر وتبادل المعلومات والنصوص المتعلقة بحقوق الإنسان.

الإدارة

٨٨ - ما من شك في أن أكبر عائق أمام إنشاء مجتمع قوي معني بحقوق الإنسان هو ضعف الإدارة والتسيير. فرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا لها ثمانية موظفين في كيغالي. وليس للرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته سوى ثلاثة موظفين. وكثيرا ما يدير الأمناء التنفيذيون بأنفسهم عدة مشاريع ويشرفون على مكاتب ويقودون بعثات ميدانية ويحيطون البعثات الزائرة علما بما يجري ويحضرون المؤتمرات بل يسافرون إلى الخارج.

٨٩ - ويأمل الممثل الخاص أن تتضافر جهود المانحين من أجل تحسين القدرة الإدارية لجماعات حقوق الإنسان في رواندا وهي جماعات صغيرة ولكنها نشطة. وتعتزم منظمة تروكار الايرلندية تنظيم حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر لجماعات حقوق الإنسان لتحديد احتياجاتها. وسينتدب خبراء محليون للبحث عن حلول. وفي الشهر نفسه، ستعقد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حلقة عملها الأولى لوضع برنامج عمل خاص بها.

٩٠ - بيد أن عبء التحسين يقع على كاهل الجماعات نفسها. ومعظمها سينظم انتخابات قريبا، ويؤمل الممثل الخاص أنها ستختار أعضاء مكاتبها على أساس اهتمامهم بحقوق الإنسان وليس على أساس انتماءاتهم السياسية. وتلك الجماعات بحاجة أيضا إلى تحسين قدرتها على الاستفادة من مهاراتها المتكاملة والعمل معا في المشاريع المشتركة تحت مظلة لجنة رابطات وجمعيات حقوق الإنسان.

حرية الصحافة

٩١ - تقوم صحافة رواندا بدور حاسم في المرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد، ولكنها بحاجة أولاً إلى القدرة على العمل في مناخ خال من الخوف والترهيب. وسيطلب ذلك ضمانات قانونية، وقدرات مالية، وتدريباً ذات جودة على الإبلاغ المهني.

٩٢ - وجميع هذه الاحتياجات في صراع للظهور في رواندا. وبرز ذلك مؤخراً عندما كتب أحد الصحفيين مقالاً ادعى فيه أن أموالاً حولت وجهتها عند شراء قطع غيار طائرات هليكوبتر من أوغندا. واعتقل الصحفي وأودع السجن دون توجيه تهمة، فشنت جمعية الصحفيين الروانديين حملة احتجاج واقترضت أموالاً لتكملة دخلها المحدود وتغطية خدمات محام للدفاع. وأفرج عن سراح الصحفي مؤقتاً. ولم يردع الصحفي ولم يشعر بالخوف فكتب مقالاً آخر شهّر فيه بالفساد في السجن الذي احتجز فيه.

٩٣ - ومن المؤسف له أن يودع صحفي السجن لتنديده بالفساد، بيد أنه من المشجع أن تكون له شجاعة الإبداء عن آرائه، وأن تكون جمعيته مستعدة للدفاع عنه.

٩٤ - وأنفقت مبالغ كبيرة من المساعدة الأجنبية لتحسين أحوال وسائط الإعلام الرواندية منذ عام ١٩٩٤. بيد أن القليل من تلك المعونة وصل إلى مستوى الصحافة العاملة، كما أن المبيعات لم تتحسن. ومعظم العناوين المنشورة وعددها ١٥ ذات عدد محدود من القراء، وليس لأي منها مطابعها الخاصة بها.

٩٥ - وفي غياب الدعم المباشر، بإمكان المانحين أن يقوموا بالكثير. مثلاً، دفعت المملكة المتحدة تكلفة بناء أكشاك جرائد في جميع أنحاء البلد، ومولت شراء عربات لجمعية الصحفيين. ويأتي الناشرون بصحفهم مباشرة إلى الجمعية لتوزيعها على الأكشاك. وقد شهدت المبيعات ارتفاعاً حاداً وتحسنت مصداقية الجمعية.

٩٦ - ويود الممثل الخاص أن يثني أيضاً على حكومة كندا لدعمها صحيفة "الحكم"، التي تصدرها رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا، والتي تتيح مجالاً للكتاب المهنيين بتغطية أحداث محاكمات الإبادة الجماعية. وقد جعل ذلك تلك المحاكمات أكثر شفافية وزاد من حيوية الصحافة الرواندية - إذ يقبل القراء على مقالات محاكمات الإبادة الجماعية إقبالاً لا مزيد عليه. وقدمت السويد أموالاً إلى جمعية الصحفيين لفتح مقهى للصحافة في مقرها. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية حاسوبين وضعتهم الجمعية تحت تصرف جماعات مدنية أخرى وتستعملهما حتى في إنتاج الإعلانات. ونظمت اليونسكو عدة دورات تدريبية للصحافيين وقدمت عدة أشكال من الدعم إلى وسائط الإعلام. وهذه المبادرات الصغيرة تغذي أنشطة المجتمع المدني وتعزز الصحافة الحرة.

٩٧ - ولعل أكبر عائق يواجه وسائط الإعلام هو ما خلفته الإبادة الجماعية من انعدام ثقة. وفي حين أن ذلك مفهوم، فإن قطاعات أخرى من المجتمع اشتركت في الإبادة الجماعية وسمح لها بالقيام بدور في الفترة الانتقالية التي تمر بها رواندا. وهو اشتراك من المفروض أن يشمل وسائط الإعلام أيضاً.

٩٨ - ويود الممثل الخاص أيضا أن يشير إلى قانون الصحافة الجديد الذي تناقشه الجمعية الوطنية حاليا. فني حين أن عدة جوانب من مضمونه جيدة، فإن هناك حكما قد يكون مضرا. إذ هو يشترط أن تكون كل دورية إعلامية مملوكة لشركة تجارية. وجميع الدوريات الـ ١٥ ليست تجارية حاليا، وبإمكان هذا الحكم أن يكون حجر عثرة أمام إصدار الجمعيات المدنية لمنشورات صغيرة. كما أنه قد يؤدي إلى احتكار ملكيتها.

٩٩ - وفيما يتعلق بمسألة الاحتكار، يأمل الممثل الخاص أن تسمح الحكومة بوجود مقدمين مستقلين لخدمات الإنترنت، مما يسمح للجمعيات المدنية وللأفراد بالوصول إلى الإنترنت. ويود الممثل الخاص أن يقترح أيضا السماح لمحطات الإذاعة الخاصة بال بث. وهو يعرف أن هناك على الأقل جماعة واحدة من جماعات حقوق الإنسان أعدت برامج إذاعية عن حقوق الإنسان، ولكنها منعت من بثها.

حادي عشر - الأزمة في سجون رواندا

١٠٠ - يولي تقرير هذا العام اهتماما كبيرا للاحتجاز وإعادة بناء القضاء الرواندي. ومن الصعب فهم أن ما بين ١٢٥ ٠٠٠ و ١٣٠ ٠٠٠ من المحتجزين لا يزالون قابعين في سجون مكتظة بعد خمس سنوات من الانتقال، ولم توجه أية تهمة إلى العديد منهم. ويرى الممثل الخاص أن هذه الحالة تمثل اختبارا صعبا لقدرة المجتمع الدولي على الرد على الإبادة الجماعية ببسط سيادة القانون.

١٠١ - ويفهم الممثل الخاص الخيار الصعب الذي يواجه الحكومة. وقد قدمت تفسيرات مرارا لتلك الصعوبة. وهي، ببساطة: يجب معاقبة مقترفي الإبادة الجماعية، ولكن الجهاز القضائي الرواندي تحطم عمليا خلال الإبادة الجماعية. وريثما يعاد بناء ذلك الجهاز، فإنه ينبغي للمشتبه فيهم أن يظلوا في السجن، لأسباب أقلها أمنهم. وقد بلغت الحالة هذا الطريق المسدود منذ خمس سنوات.

الاتجاهات الإيجابية

١٠٢ - يسر الممثل الخاص الإفادة بأنه يرى إمكانية إحراز فتح في هذه المشكلة العويصة والخطيرة. أولا، اتسمت مناقشاته بقدر من الواقعية. فوزراء الحكومة يوافقون على أن السجنون تمثل عبئا اقتصاديا لا قبل للبلد به، يستهلك ٤ في المائة من الميزانية الوطنية سنويا. وهم متفهمون للضرر الذي يلحقه ذلك بالتزام رواندا بحقوق الإنسان وبالمصالحة الوطنية.

١٠٣ - وانطلاقا من ذلك، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الجريئة التي تستحق فعلا الدعم الدولي. وأبرزها خطط الحكومة لاستعمال العدالة العرفية (غاكাকা) لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم الإبادة الجماعية، محاكمة علنية. وترد مناقشة ذلك أدناه.

١٠٤ - والتطور الثاني الجدير بالملاحظة هو الحملة النشطة ضد الفساد التي قامت بها وزارة الداخلية، التي أصبحت تشرف على السجنون في إطار إعادة تنظيم الحكومة مؤخرا. والوزارة مفتوحة بشكل متزايد لتفتيش

السجون، ويأمل الممثل الخاص أن يمتد ذلك إلى السماح لجماعات حقوق الإنسان بأداء زيارات منتظمة. وستتمكن تلك الجماعات من استعمال أنظمة السجن الجديدة، التي وضعتها الوزارة، والتي يتوقع أن تكون عممت الآن على نطاق واسع واطلعت عليها الأوساط المعنية بحقوق الإنسان.

١٠٥ - ويود الممثل الخاص أن يثني أيضا على الحكومة لتعقلها في تنفيذ عمليات الإعدام. وحدثت آخر تلك العمليات في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ولم يبلغ إلى علمه وجود أية خطط لتنفيذ عمليات إعدام أخرى، وهو أمر يطمئن أصدقاء رواندا. وفي الوقت نفسه، يزداد طبعا عدد المحكوم عليهم بالإعدام، وبلغ ذلك الرقم ٢٣٢ في بداية عام ١٩٩٩. وينبغي إيجاد حل لهذه الحالة.

أعداد

١٠٦ - بالرغم من التطورات الإيجابية، يساور الممثل الخاص قلق لأن عدد المساجين عموما لا يتجه نحو الانخفاض. ففي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بلغ عدد السجناء المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية ٨٠٠ ١٢٤ - ٨٥ ٠٠٠ في سجون البلد ال ١٩ و ٣٥ ٠٠٠ في مراكز الاحتجاز المحلية (الكاشوات). ومن كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، سجلت منظمة الصليب الأحمر الدولية ٨٣٨ ٤ سجيناً جديداً. وأفرج في الوقت نفسه عن ٧٣٥ ٢ سجيناً وتوفي ٦٤٢ في السجن. أي أن عدد المساجين ارتفع خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩.

مراكز الاحتجاز المحلية (الكاشوات)

١٠٧ - توجد أسوأ ظروف الاعتقال في مراكز الاحتجاز المحلية (الكاشوات) (وعدها ١٥٤ في رواندا). وهي مراكز جعلت لاحتجاز الأشخاص مدة أقصاها ٤٨ ساعة، في انتظار نقلهم إلى سجن. ولكن بعثة الممثل الخاص تحدثت مع بعض المحتجزين في الكاشوات الموجودين هناك منذ ما يزيد على ثلاث سنوات.

١٠٨ - ولأنه يفترض أن مراكز الاحتجاز المحلية مؤقتة، فإنه ليس للمجتمعات المحلية ميزانيات لها. وأسر السجناء تأتي لهم بالغذاء، أحيانا من مسافات بعيدة جدا. وتنتشر في هذا المناخ إساءة الاستعمال والإهمال والاكتظاظ. ومن بين جميع المحتجزين الذين استجوبوا في إطار إعداد تقرير لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا مؤخرا، اتضح أنه لم توجه تهم إلى ٨٥ في المائة منهم. وأبدى العشرات منهم آثار سوء المعاملة.

١٠٩ - ونتجت عن ذلك حلقة مفرغة. فظروف الإقامة في مراكز الاحتجاز المحلية على درجة من السوء تجعل الوكالات الراغبة في تقديم المساعدة قليلة جدا. وتلك الوكالات متخوفة أيضا من أن يعترض السكان المحليون على أن تقدم إلى المشتبه في أنهم من القتلة أغذية ترفض تقديمها أسرهم نفسها، مما يزيد من سوء الحالة.

١١٠ - وقد حان الوقت لكسر هذه الحلقة المفرغة. ففي البداية، ينصح الممثل الخاص بقوة الحكومة على وضعه مراكز الاحتجاز المحلية تحت إدارة وزارة الداخلية، مما يسمح للوزارة بمعاملة السجناء في إطار نظام السجون الوطني، إذ أصبحوا فعلاً من السجناء. ومن الضروري أيضاً أن يكون للوزارة ميزانية لتقديم الماء والمرافق الصحية والخدمات الطبية و - أساساً - الغذاء. وأوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولية (التي تقدم ٥٥ في المائة من الأغذية إلى المساجين) أنها لن تقدم أغذية إلى مراكز الاحتجاز المحلية.

١١١ - وفي الوقت نفسه، يوجد العديد من التدابير الصغيرة التي بإمكانها أن تحسن الحالة بتكلفة زهيدة. فمجرد تقديم أحذية خفيفة يخفف من معاناة المجبرين على الوقوف ويقلل من خطر انتفاخ الرجلين. والتمارين الرياضية ضرورية طبعاً.

١١٢ - وسر الممثل الخاص بملاحظة اتجاه المانحين نحو المزيد من الاشتراك. وقد بنت منظمة غير حكومية، هي "كونسيرن وارلدوايد"، مطابخ لثمانية مراكز احتجاز محلية في محافظة بوتاري. وفي المحافظة نفسها، تفاوضت منظمة غير حكومية سويسرية هي منظمة "الكرامة خلال الاحتجاز" مع عمدة المنطقة في روتوبي للسماح للسجناء بزراعة الأغذية ليستفيد منها المجتمع المحلي.

١١٣ - وأدت بعثة الممثل الخاص زيارة إلى مجتمع محلي آخر، في نيابيسندو، حيث يقوم ١٥٢ من المحتجزين ببناء منازل لأرامل ويتامى ضحايا الإبادة الجماعية، مما يسمح للسجناء بالقيام بعمل عضلي وتعزيز المصالحة.

١١٤ - وفي النهاية، فإن هذه المبادرات الواعدة تتوقف على مخيلة ومبادرة عمدة المنطقة المعنية الذي يمتلك سلطة كبيرة في المجتمع الرواندي، والذي ينبغي أن يتجه إليه المانحون في جميع مبادراتهم. ومقابل كل عمدة منطقة يسيء استعمال سلطته، يوجد عمدة آخر يسعى بجد إلى تحسين الأحوال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بفضل هؤلاء. ولا يمكن تحقيق أية تنمية في المجتمعات المحلية الرواندية طالما تعم الفوضى مراكز الاحتجاز المحلية.

السجون

١١٥ - يشعر الممثل الخاص باستياء وقلق لأن الأحوال السائدة في سجون رواندا لا تزال غير مقبولة. ويشمل ذلك الانتهاكات التي يقوم بها السجناء أنفسهم فيما يتعلق بالانضباط. ومعظم السجون لها زنازات، ويوجد في أحد زنازات أحد السجون مدخنون وذوو ميول جنسية مثلية. ويرى الممثل الخاص أنه في الإمكان تحسين الأحوال في السجن تحسيناً كبيراً بالتركيز على المجالين التاليين:

الإدارة

١١٦ - أعجب الممثل الخاص كثيرا بجهود وزارة الداخلية لتحسين إدارة السجون ومقاومة الفساد. وقد طرد ما لا يقل عن تسعة من مديري السجون في البلد وعددها ١٩، وسجنوا بتهمة الفساد. ويشتهر في أن العديد منهم يستعملون السجناء لبناء منازل فاخرة.

١١٧ - وقيل للممثل الخاص إن الإمدادات الطبية التي ينبغي توجيهها إلى سجن كيغالي المركزي متأخرة عن موعدها بأسبوعين - في وقت تنتشر فيه الملاريا، وإن مرضا غير معروف ينتشر بين صفوف السجناء ويتمثل في "ارتجاف". ويتمثل جانب من المشكلة في البيروقراطية: فإدارة السجن مطالبة بتوجيه طلب كتابي إلى وزارة الداخلية التي تحيله إلى الصليب الأحمر. وحتى سكرتيري السجون لهم دور هام في تحسين الأحوال في السجن.

١١٨ - بيد أن الحراس، الذين هم باتصال يومي بالسجناء، هم أحوج إلى التدريب. وهذه المسألة متصلة أيضا بالمشكلة الأوسع التي تواجه الجهاز القضائي. فمعظم السجون تفتقر إلى الموظفين. (رليما لها ١٧ حارسا لـ ١٢٠٠٠ سجين). ومعظم الحراس يتلقون أجورا منخفضة تحملهم عمليا على سرقة المحتجزين.

١١٩ - وقامت منظمة الإصلاح الجنائي الدولية بتدريب ٤٠٠ من حراس السجون في السنة الماضية، ولكنهم لم يُستخدموا إلى حد الآن إما لبطء في التثبيت من خلفيتهم، أو لأنهم غير مدربين بقدر كاف على استعمال الأسلحة النارية والسيطرة على الحشود. وتقتصر وزارة الداخلية إنشاء مركز تدريب لحراس السجون في إطار مرفق تدريب موجود للشرطة في محافظة كيبونغو. ويؤيد الممثل الخاص هذا المقترح ويأمل أن يجتذب التمويل.

العمل المجتمعي

١٢٠ - تمكن الممثل الخاص خلال زيارته للسجن المركزي في كيغالي من الاطلاع على الفوائد الناتجة عن السماح للسجناء بالعمل. ويدير المشروع فريق الإصلاح الدولي، وهو يشمل ثمانية سجون. وفي سجن كيغالي المركزي، يسمح لـ ١٠٠٠ سجين بالعمل في الحقول وفي ورشة للنجارة حيث يصنعون أثاثا. وتذهب ٧٠ في المائة من الأرباح المتأتية من عملهم إلى الوزارة ويستخدم السجن البقية. ويتلقى السجناء أنفسهم مصروفا شهريا يشترون به غذاء.

١٢١ - وكان الروانديون في البداية لا يقبلون فكرة حصول المشتبه في اقترافهم الإبادة الجماعية مالا، ولكن لجنة الإصلاح الدولية أوضحت أن البديل عن ذلك هو السخرة، وهو أمر غير مقبول طبعا. وبإمكان هذه المبادرة الممتازة أن تكون أساسا متينا للعدالة العرفية "غاكাকা"، التي ستستعمل بكثافة خدمة المجتمع المحلي، بيد أنه ينبغي أولا تعميمها على جميع السجون. وفي سجن كيغالي المركزي، لا يسمح إلا لسدس السجناء بالعمل خارج السجن. وللأسف لا تحصل أي من السجناء وعددهم ٦٧٠ على تلك الفرصة. وهذا مثال واضح على التمييز.

الإفراج عن المساجين

١٢٢ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أعلنت الحكومة خططا للإفراج عن ١٠ ٠٠٠ سجين ممن ليست لهم ملفات جنائية. واحتج الناجون من الإبادة الجماعية بغضب على ذلك قائلين إنه إنكار للعدالة، فخفضت سرعة عملية الإفراج عن المساجين وأصبحت الحكومة تفضل نهجا أقل بروزا.

١٢٣ - ومن تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٩، أفرج عن ٣ ٣٦٥ سجيناً. وخلال الفترة نفسها، أفرج عن ٥٠ سجيناً بسبب تقدمهم في السن، وعن ١٩٦ سجيناً لأنهم من الأحداث. وهذا أمر مشجع ولكن تلك الأعداد أقل من عدد الاعتقالات الجديدة.

١٢٤ - وقد افترض دائماً أن المفرج عنهم يواجهون محاولات الانتقام في مجتمعاتهم المحلية، ولكن رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا التي ترصد حالة المفرج عنهم تقول إن ذلك غير صحيح. ويبين تحليل جرى مؤخراً لـ ٢٥٦ حالة أن إعادة إدماجهم لم تكن سهلة: إذ حرم بعضهم من الحصول على بطاقات الهوية وأصيب آخرون بالعجز أثناء إقامتهم في السجن، لكنه لم يبلغ عن أي عنف من طرف جيرانهم.

١٢٥ - ويوحى ذلك بأن الإفراج عن السجناء يكون مقبولا إذا صاحبه تفسير من السلطات. ومما يؤكد ذلك بقوة الزيارة التي أدتها بعثة الممثل الخاص إلى بلدة إنيابيسندو في بوتاري. إذ أفرج عن ٤٠ سجيناً من زناناتهم في السنة الماضية، ولم يكن لـ ٢٠ منهم أية ملفات جنائية. ووجهت تهم جديدة إلى ١٠ سجناء أعيد اعتقالهم، وأعطى الباقيون، وعددهم ٣٠، وثائق تؤكد براءتهم، استعملها الزعماء المحليون لإطلاع بقية الأسر على الأمر. وهذا الرأي العام أكثر لأن السجناء يبنون منازل للأرامل واليتامى، مثلما ورد أعلاه.

١٢٦ - والممثل الخاص مقتنع، بعد رؤية تلك الأمثلة، أن هناك إرادة للشروع في إفراج السجون ومراكز الاعتقال المحلية ممن لا ينبغي أن يكونوا فيها. ويود الممثل الخاص أيضاً، لأسباب إنسانية، أن يدعو إلى الإفراج عن تجاوز سنهم السبعين، وعن الأطفال الصغار، وعن الأمهات اللائي وضعن مولوداً في السجن، وعددهن ٢٥٢.

إصلاح العدالة

١٢٧ - تمثل أزمة السجون جزءاً من تحد أكبر يتمثل في إعادة بناء الجهاز القضائي في رواندا، لأن الاكتظاظ يعود أساساً إلى بطء نظام العدالة في إعداد القضايا وإكمال المحاكمات.

١٢٨ - ومن ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حوكم ٢٧٤ ١ شخصاً بتهم لها صلة بالإبادة الجماعية. وصدر على ١٨،٢ في المائة منهم حكم بالإعدام؛ وعلى ٢٨ في المائة منهم حكم بالسجن مدى الحياة؛ وعلى ٣١ في المائة منهم أحكام بالسجن تتراوح بين سنة واحدة وعشرين سنة؛ وحكم على ١٨ في المائة منهم بعدم سماع الدعوى.

١٢٩ - وهناك عدة جوانب في هذه العملية تستحق التشجيع. فقد رصدت المحاكمات عن كذب ووجد أنها متوافقة مع المعايير الدولية. وقام المركز الدانمركي لحقوق الإنسان بتدريب المحامين الروانديين، واشتركت منظمة "محامون دون حدود" في الدفاع في القضايا. وقد رفع ذلك كثيرا من معدل التبرئة.

١٣٠ - وهناك حوالي ٤٠ ٠٠٠ سجين ينتظرون توجيه تهمة رسمية. وهو وضع يعود إلى القيود التي تواجه مفتشي الشرطة الجنائية، الذين تتمثل مهمتهم في التحقيق وإعداد الملفات. والتقت بعثة الممثل الخاص بأحد المفتشين في انيابيسندو ليست له وسيلة نقل، ولا حتى دراجة، لمساعدته على إعداد ١٥٢ ملفا. وعلى الشهود أن يتنقلوا لمقابلته.

١٣١ - ومن العلامات المثيرة للقلق في الشلل القضائي قلة عدد الاعترافات مما جعل عدد الأحكام الصادرة، حتى بالتبرئة، قليلا. ويتيح قانون عام ١٩٩٦ للملاحقة القضائية بسبب الإبادة الجماعية مجموعة من الإمكانيات لمن يعترفون. ولو نفذت هذه الأحكام، فإنها ستسهم، دون شك، في التخفيض من الاكتظاظ.

١٣٢ - وأفاد وزير العدل أن ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ اعترفوا. وقال سجناء في سجن كيغالي إلى الممثل الخاص نفسه إن ٩٦٤ من السجناء (من بين ٥٤٩ ٨) مستعدون للاعتراف. بيد أن "شبكة المواطن العالمية" التي تساعد الحكومة على إدارة عمليات الاعتراف، تقول إن ٦٥ اعترافا فقط أسفرت عن نتائج بحلول آذار/ مارس، وإن عملية الاستماع والاستعراض بطيئة ومضنية. وثبتت هذه الإحصائيات بوضوح استمرار عجز الجهاز القضائي عن تنفيذ قوانين رواندا نفسها.

دور المانحين

١٣٣ - يود الممثل الخاص أن يشيد بالمنظمات العاملة على خط المواجهة فيما يتعلق بهذه المسألة الحرجة. فمنظمة الصليب الأحمر الدولية، بعملها في السجون، تطبق روح اتفاقيات جنيف التي اعتمدت منذ ٥٠ سنة. وتقوم المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بعمل شاق في ظروف على غاية من الصعوبة. وتقوم منظمة "محامون دون حدود" بتدريب المحامين على معالجة قضايا المشتبه في ارتكابهم إبادة جماعية، وهي قضايا يتجنبها الجميع، كما تقوم تلك المنظمة أيضا بتمثيل الضحايا. وتقدم منظمة شبكة المواطن العالمية إلى مكاتب المدعين العامين الدعم في المجالات الأساسية بما في ذلك النقل، وتدريب القضاة، ومساعدة مفتشي الشرطة الجنائية.

١٣٤ - ويتلقى هذا النشاط دعما من حكومات، لا سيما حكومة هولندا الملتزمة بشدة بتحسين العدالة. وهو تدخل مثالي، من بعض الوجوه، من طرف المجتمع الدولي. بيد أنه قابل للتحسين. فالعديد من المانحين مستعدون لدعم إصلاح العدالة، لكنهم يترددون في تقديم أموال لاستعمالها في نظام احتجاز عاجز بوضوح عن توفير أدنى المعايير الأساسية. وجدير بالذكر أنه لا يتوقع تقديم أية أموال إلى السجون في المبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في مجال العدالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولكن هناك خمسة ملايين دولار قد تذهب إلى مبادرة العدالة العرفية (غاكাকা).

١٣٥ - ويعتبر الممثل الخاص أن تحسين ظروف السجن تعني تحسين إدارة العدالة وأن هناك عدة وسائل يمكن أن يسهم المانحون بها في ذلك دون التخلي عن مبادئهم. ويتمثل أولها، في تقديم الدعم إلى الخدمات الاجتماعية والأعمال التي يقوم بها السجناء. ويتطلب ذلك شعورا بالحاجة إلى الإسراع بالإنجاز وقدر أكبر من التنسيق من طرف المانحين. وقد شعر الممثل الخاص بالانزعاج عندما علم أن مشاريع قيّمة تنوي منظمة الإصلاح الجنائي الدولية القيام بها قد لا تتحقق بسبب تأخر الاتحاد الأوروبي طويلا في تقديم منحة سبق أن وافق عليها.

١٣٦ - ويتمثل الإسهام الثاني في التدريب. ويؤيد الممثل الخاص بشدة مقترح إنشاء مركز تدريب لحراس السجن داخل مرفق تدريب موجود للشرطة في محافظة كيبونغو. وهو يؤيد أيضا خطط وزارة الداخلية الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على الشرطة المدنية في رواندا وإعادة هيكلتها. وقد بلغ إنجاز تلك الخطط مرحلة متقدمة. ويوجد مشروع قانون يناقشه البرلمان. وتلقى مسؤولو الشرطة الرواندية تدريباً في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، بينما تتردد حكومات أخرى في تقديم دعم مماثل.

١٣٧ - ويبلغ تردد المانحين أشده في مسألة بناء سجون جديدة. إذ يوجد خوف مفهوم من أن تجلب السجون الجديدة سجناء جدد. وأحد الأمثلة على ذلك، موافقة لجنة الصليب الأحمر الدولية على بناء سجن جديد في انسيندا بشرط ألا يتسع لأكثر من ٥ ٠٠٠ سجين. ويوجد في ذلك السجن حاليا ١٢ ٥٠٠ سجين.

١٣٨ - وهذا يجعل المانحين حذرين. ولكنهم لا يستطيعون تجاهل الحاجة إلى مزيد من المساحة في السجون بغض الطرف عن اللجوء إلى الغاكاكا أم لا. وحتى مع الإفراج عن السجناء بأعداد كبيرة، يتوقع المتفائلون عددا من السجناء يبلغ ٦٠ ٠٠٠ بحلول سنة ٢٠٠٥، وهو عدد يكاد يتجاوز، من حيث الكثافة السكانية، أي معدل في أي بلد في العالم.

١٣٩ - وباختصار، فإن الممثل الخاص يود أن يؤكد من جديد أن سجون رواندا ليست سوى جانب من التحدي الأوسع المتمثل في بناء الجهاز القضائي، وإدارة العدالة، وإضفاء الروح المهنية على قوى القانون والنظام. وينبغي النظر إلى هذه العناصر بوصفها مجموعة متكاملة، وليست منفصلة. وسيطلب الأمر جهودا متضافرة من طرف السلطات الرواندية بإشراف وزارة الداخلية ووزارة العدل، وباشتراك المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الجديدة. وينبغي أن تكون السجون موضوعا رئيسيا في النقاش العام.

المحكمة الجنائية الدولية

١٤٠ - تدير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي يوجد مقرها في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة نظام عدالة مواز، منذ إنشائها في عام ١٩٩٤. وإلى حد تموز/يوليه ١٩٩٩، وجهت تهما إلى ٤٨ شخصا، واحتجز ٣٨ شخصا في أروشا، وحوكم خمسة منهم، وصدرت عليهم أحكام.

١٤١ - ويعتبر الروانديون أنه لا يوجد ما يبرر هذه النتائج بالمقارنة بالموارد المخصصة للمحكمة الدولية، ولكنهم لا يخفون إعجابهم بنائب المدعي العام للمحكمة الذي يوجد مقره في كيغالي. وسرت بعثة الممثل الخاص بتلقي تقرير من نائب المدعي العام عن خطط التعجيل بالعملية واعتقال المزيد من المشتبه فيهم.

١٤٢ - وقال إن تطورات هامة حدثت. أولاً، تؤكد المحققون أن الإبادة الجماعية التي جرت في عام ١٩٩٤ مؤامرة خطط لها بعناية، وأعدت ونوقشت مسبقاً مع جميع محافظي البلد في اجتماع عقد في كيغالي في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن الجدير بالإشارة أن استيراد المدي وغيرها من أسلحة التقتيل الجماعي ارتفع بسرعة في عام ١٩٩٤.

١٤٣ - واتخذت المحكمة الدولية خطوات للزيادة من عدد المحاكمات، بإضافة دائرة محاكمة جديدة وبعقد محاكمات مشتركة. وفي سعي إلى التعجيل بنسق الاعتقال، تعتزم المحكمة أيضاً التقليل من توجيه التهم المقضولة والزيادة من استعمال الصور الفوتوغرافية لإشراك الجمهور في تعقب المشتبه فيهم.

١٤٤ - وأفيد أن العملية تهدف إلى اعتقال ٣٠ من المشتبه فيهم، بيد أن نجاحها يتوقف على تعاون الحكومات الأخرى. وأفاد نائب المدعي العام أن المحكمة أعدت قائمة غير رسمية بحوالي ٥٠٠ شخص، يعرف أن ٢٠٠ منهم موجودون في أوروبا.

١٤٥ - والتعاون مع المحكمة الدولية هو أيسر طريقة تكفّر بها الحكومات عن عدم منعها حدوث الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. ويلاحظ الممثل الخاص أيضاً أن مثل ذلك التعاون ييسر على الروانديين الحسم في الخيارات الصعبة التي يواجهونها بتزايد عندما يتعلق الأمر بالعدالة في رواندا نفسها. وسيسهم أيضاً في تنامي مناخ الثقة والتعايش في المجتمع الرواندي. وأحيط الممثل الخاص علماً أيضاً بتردد بعض الحكومات، في مختلف أنحاء من العالم، في تسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهو يحث تلك الحكومات والمجتمع الدولي بقوة على بذل قصارى الجهد لتسليم المشتبه فيهم إلى المحكمة وللتعاون معها تعاوناً كاملاً في مهمتها، مما سيعزز لدى المجتمع الرواندي الشعور بأن الإفلات من العقوبة زال وأن التعايش أصبح ممكناً.

ثاني عشر - غاكাকা

١٤٦ - ورد الغرض من تنفيذ العدالة العرفية لـ (غاكাকা) بوضوح في ورقة موقف قدمتها الحكومة مؤخراً وذكرت فيها أن تحقيق حل دائم لمشاكل العدالة في رواندا لا يمكن إلا عن طريق إقامة نظام عدالة قائم

على المشاركة تعطي للشعب فرصة تسليط الضوء على حقيقة الجرائم البشعة التي ارتكبت ومعاقبة المسؤولين عنها. وذكرت الورقة أيضا أن ذلك النظام يخدم قضية الوحدة والتسامح بالموازنة بين احتياجات الضحايا واحتياجات المتهمين.

١٤٧ - ويحيي الممثل الخاص جرأة هذا المقترح. وقد قيل له مرارا وتكرارا إن "تطبيق العدالة، كما تمارس في الغرب، لن ينجح. إننا بحاجة إلى بديل". وهو يود، انطلاقا من ذلك وتطبيقا للروح البناءة لبعثته، إبداء الملاحظات التالية.

كيف ستطبق الغاكاكا

١٤٨ - إن الغاكاكا نظام قديم للعدالة العرفية. وهو يذكر منذ عهد طويل كعنصر في حل أي تحد يتعلق بالاحتجاز - العدالة، ولكنه لم يتحول من مجرد فكرة إلى سياسة حكومية إلا خلال الشهور القليلة الأخيرة.

١٤٩ - ويعود ذلك جزئيا إلى عزم الحكومة، لا سيما وزير العدل الجديد الذي قاد الحملة في جميع أنحاء البلد، وأيضا لأنه لا يوجد بديل فعلا، على ما يبدو. وحتى الناجين من الإبادة الجماعية بدأوا يقتنعون بذلك. وهم يتحفظون على أي مقترح قد يؤدي إلى الإفراج عن المذنبين، ولكن يبدو بشكل متزايد أن البديل الوحيد هو العفو وهو أمر غير مقبول حاليا.

١٥٠ - ومثلما فسر في تقارير سابقة، وضع قانون عام ١٩٩٦ عن مقاضاة مقترفي الإبادة الجماعية أربع فئات من المجرمين، لكل منها عقوبات تقابلها. والفئة الأولى هي من خطط للإبادة الجماعية ووجهها في عام ١٩٩٤. وتشمل الثانية من قتلوا شخصا، منفذين أوامر غيرهم. وتمثل الفئة الثالثة من ألحقوا ضررا بدنيا أو اغتصبوا. وتمثل الفئة الرابعة من دمروا ممتلكات. وقد حددت لكل سجين فئة في المحاكمة.

١٥١ - ولمحاكم الغاكاكا ولاية تحديد التهم الموجهة ضد المتهمين من الفئات الثانية والثالثة والرابعة. وسيقع اختيار ١٨٠ ٠٠٠ من القضاة على مستوى الخلايا، و ٢٠ ٠٠٠ على مستوى القطاعات، و ٢ ٠٠٠ على مستوى الكميونات. وسيحاكم السجناء محاكمة علنية بإمكان الجميع متابعتها. واستنادا إلى ما يتذكره المتهمون وسكان القرى، سيضع القضاة قائمة بمن قُتلوا خلال الإبادة الجماعية، وبالمسؤولين عن ذلك. ويحاكم عندئذ المتهمون وتصدر عليهم أحكام. وسيطلق سراح الأبرياء، وستوقع على المذنبين عقوبات تتناسب مع جسامة جرائمهم.

١٥٢ - وعلى المجرمين المدانين من الفئة الرابعة أن يدفعوا تعويضا عن الضرر الذي أحدثوه. فإذا لم تكن لهم من الموارد ما يكفي لذلك، وهذا متوقع، سيطلب منهم القيام بخدمات مجتمعية. أما المتهمين بجرائم أكثر جسامة (الفئتان الثانية والثالثة) والذين سيحاكمون في المستوى الثاني (القطاع والكميون) فإنهم سيعاقبون بأحكام بالسجن، تأخذ في الاعتبار المدة التي قضيت بالفعل في الاحتجاز قبل المحاكمة. والأحكام

الصادرة عن الغاكاكا في مستوى الخلية غير قابل للطعن بيد أن الاستئناف مسموح به في مستوى القطاع والكميون.

١٥٣ - وسر الممثل الخاص جدا بعزم الحكومة تشجيع الروانديين العاديين على الاشتراك في هذا النشاط الجريء. وموقف الحكومة واضح للسجناء أنفسهم. وخلال زيارة سجن كيغالي الذي يؤوي سجناء من محافظة كيغالي، وجد الممثل الخاص أن جميع السجناء يجتمعون يوميا استعدادا للمحاكمة في محاكم الغاكاكا، بطلب من المسؤولين الحكوميين.

١٥٤ - وتشرف لجنة مؤلفة من ١٢ سجيناً اختارتهم السلطات على السجناء المقسمين وفقا للخلايا التي كانوا يعيشون فيها خلال مذابح عام ١٩٩٤. وكانت هناك عشر خلايا في اجتماع عندما أدى الممثل الخاص زيارته. وخلال الصباح، وضعت إحدى الخلايا قائمة بـ ١١٣ قتيلا و ٢٠ قاتلا، ١٧ منهم موجودون في السجن، و ٣ خارج السجن.

قلق وأسئلة

١٥٥ - يود الممثل الخاص أن يبدي عدة شواغل أعرب له عنها خلال بعثته بشأن محاكم الغاكاكا.

١٥٦ - أولا، تعني الغاكاكا أشياء مختلفة لمختلف الأشخاص. فقد أعرب مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في ورقة الموقف المشتركة بشأن رواندا التي اعتمدها يوم ١٢ تموز/يوليه عن أمله الشديد في أن تؤدي الغاكاكا إلى الحلم. بيد أن هذا ليس بالضرورة رأي جميع الروانديين: إذ يرى بعضهم أن الغاكاكا طريقة للتخفيف من اكتظاظ السجون؛ ويراهها بعضهم أداة مصالحة؛ وبعضهم طريقة لإظهار حقيقة الإبادة الجماعية؛ والبعض الآخر طريقة لمعاقبة المذنبين.

١٥٧ - ويشير الرأي الأخير إمكانية زيادة عدد السجناء نتيجة لتطبيق الغاكاكا، لأنه يمكن بسهولة افتراض أن المتهمين سيوجهون خلال المحاكمات العامة الاتهام إلى عدد أكبر من المشتبه فيهم. وقد أدت اعترافات الـ ٦٥ شخصا الذين حوكموا في نظام العدالة العادي إلى فتح أكثر من ١٥٠ قضية جديدة. ومثلما ورد أعلاه، عندما أدى الممثل الخاص زيارة إلى سجن كيغالي، حدد السجناء من خلية واحدة من محافظة كيغالي ثلاثة مشتبه فيهم جدد.

١٥٨ - والمؤمل أن أية اعتقالات جديدة ستكون أقل من عدد من يفرج عنهم ممن ثبتت براءتهم أو ممن قضوا في الاعتقال مدة الحكم عليهم بالسجن، وأن تؤدي تلك الاعتقالات الجديدة إلى التعجيل بالعملية. ويسفر الاعتراف دائما عن نزول عقوبة الأحكام إلى النصف في الفئة الثانية - وهي من بعيد أكبر فئات المتهمين.

١٥٩ - ويشير نظام الفاكاكّا عدة مسائل أخرى تتعلق بحقوق الإنسان. أولاً، لا يوجد حكم بوجود محام. ويرى البعض أن ذلك لا ينسجم مع المعايير الدولية. والمعضلة هي أن نظام الفاكاكّا ليس عملية قضائية، ناهيك عن كونه نظام مجابهة. ويصر مراقبو حقوق الإنسان على ضرورة إيجاد طريقة تكفل وجود من يقف إلى جانب المتهم أمام متهميه. ويشعر العديد من الأطراف بالقلق إزاء أي عملية قضائية لا تسمح بالطعن في القرارات التي تصدرها محاكم الفاكاكّا على مستوى الخلية. ويرد أنصار الفاكاكّا الروانديون على ذلك بالقول إن النظام لا يعمل طبقاً لهيكل المتهم - المدافع، إنما هو فريق نقاش.

١٦٠ - وهناك أسئلة أخرى مطروحة: كيف يمكن كفالة إجراء محاكمة مقبولة - وهل سيؤدي الطابع العلني للحدث إلى الترهيب؟ وكيف يمكن إقناع النساء الضحايا بتقديم أدلة علناً بشأن مواضيع حساسة مثل الاغتصاب؟ وكيف يمكن إطلاع المتهمين والضحايا على حقوقهم؟ وقد أعربت منظمة إيبوكا، وهي منظمة الناجين من الإبادة الجماعية، عن قلقها من إمكانية قتل الشهود. ويتخوف آخرون من أن الإفراج عن عدد كبير ممن اعترفوا بارتكابهم الإبادة الجماعية سيثير عمليات انتقام شخصية. ومثلما ورد أعلاه، فإن رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا لم تجد ما يبرر تلك المخاوف خلال رصدها للمفرج عنهم من السجن، ولكنها مخاوف ينبغي أخذها في الاعتبار.

١٦١ - وهناك أسئلة أخرى تتعلق بالسوقيات. كيف يمكن نقل السجناء من الكميونات البعيدة؟ وهل يودع السجناء في مراكز احتجاج محلية خلال محاكمتهم - فإذا كان الأمر كذلك فإنه سيزيد من عدد السجناء في مراكز الاحتجاز المحلية المكتظة؟ وكيف يمكن للكميونات تنظيم خدمات مجتمعية لعدد كبير كهذا من السجناء؟

١٦٢ - وأمام جميع هذه الأسئلة والاعتبارات، يصر الروانديون على تحقيق المهام التي حددوها لأنفسهم - كما يشهد على ذلك انتخاب قرابة ١٦٠ ٠٠٠ من أعضاء اللجان المحلية في انتخابات آذار/مارس. ويوجد بالفعل نظام خدمات مجتمعية، يعرف باسم أوموغاندا، يتوقع من جميع سكان القرى القيام به خلال يوم أو يومين في الأسبوع.

المانحون

١٦٣ - يبدو أن معظم المانحين مستعدون لدعم مبادرة الحكومة. وقد اقترحت الولايات المتحدة رسمياً إتاحة خمسة ملايين دولار من الأموال المخصصة لمبادرة العدالة في منطقة البحيرات الكبرى لتمويل حملة إعلام وتوعية عامة بشأن نظام الفاكاكّا.

١٦٤ - ويرحب الممثل الخاص بذلك وهو يؤيد تماماً عزم الحكومة على تشجيع إجراء مناقشة عامة على أوسع نطاق ممكن، وعلى جميع المستويات. وبالفعل فإن أحسن طريقة لتصبح الفاكاكّا أداة مصالحة هي أن تفسر الحكومة والسلطات المعنية، على أوسع نطاق ممكن وفي مناقشة عامة، الأغراض والأهداف المرجوة

لتحقيق فهم واضح ومشاركة جماعية في جميع أنحاء البلد. ويحث الممثل الخاص الحكومة على القيام أيضا بتشجيع جماعات حقوق الإنسان الرواندية على الرصد الكثيف لمحاكمات الغاكاكا.

ثالث عشر - الأرض وإعادة التوطين

التوطين في قرى

١٦٥ - تعيش رواندا جدلا كبيرا بشأن الأرض والتوطين. ويسر الممثل الخاص أن المشورة طلبت منه بشأن هذه المسألة الهامة.

١٦٦ - ومفهوم أن تكون الحكومة تعد سياسة وطنية، وهو أمر مستصوب. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، غادر ٧٠ في المائة من الروانديين ديارهم - وهو تشرد قل ما شهد التاريخ مثله من حيث الضخامة. وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على بناء قرابة ١٠٠ ٠٠٠ منزل، بيد أن الحكومة تفيد أن ٣٧٠ ٠٠٠ أسرة لا تزال بحاجة إلى سكن.

١٦٧ - وهذه المسألة مرتبطة بالأرض. ويكاد الجميع يجمعون على أن الرغبة في امتلاك الأراضي كانت أحد الأسباب التي أدت إلى الحرب وإلى الإبادة الجماعية بين سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٤. والأراضي الرواندية تشهد تقسيما يتزايد عبر الأجيال، إلى درجة أن الأرض كادت تفقد إنتاجيتها. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان رواندا إلى عشرة ملايين بحلول سنة ٢٠٠٥، مما يزيد من الضغط على الأرض.

١٦٨ - وترى الحكومة أن إعادة تجميع الروانديين في مستوطنات قروية ييسر حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل الماء، والتعليم، والرعاية الصحية، ومما يكفل حقوق الإنسان الأساسية. وهو تجميع ييسر أيضا تنظيم الخدمات الأمنية للسكان، لا سيما في الشمال الغربي. وتنبع سياسة الحكومة الرامية إلى إعادة التوطين، أساسا من التمرد في الشمال الغربي، الذي ورد وصفه أعلاه، حيث جُمع ٦٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين في قرى.

١٦٩ - وأدت هذه العناصر المختلفة إلى بروز سياسة طموحة تتمثل في التوطين الجماعي وتعرف باسم "إميدوغودو"، أي التجميع في قرى.

قلق المانحين

١٧٠ - أدت شدة طموح الإמידوغودو إلى إثارة جزع العديد من المانحين الكبار. ففي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، حث مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي رواندا على توخي الحذر في التخطيط وإجراء دراسات مسبقة لتحديد أثر العملية ومشاريع رائدة لتجنب التجميع في قرى بشكل ينتهك حقوق الإنسان.

١٧١ - وفيما يلي السببان الرئيسيان للقلق: أولاً، من الممكن أن يحدث التجميع في قرى بطرق قسرية؛ ثانياً أن يزيد ذلك من تقويض الانتاجية الزراعية في رواندا وأمنها الغذائي.

١٧٢ - وهناك بعض الأدلة على أنه يوجد ما يبرر القلق من المسألتين. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أفاد ٤١ في المائة ممن استجوبوا في دراسة أجرتها الحكومة لمنطقتي جيسينيه وروهنغيري أنهم يفضلون البقاء في منازلهم على الانتقال إلى قرى. أما بالنسبة للأمن الغذائي، فإن دراسة استقصائية أجرتها مؤخرًا الحكومة ووكالات تابعة للأمم المتحدة توحى بأن البعد عن الحقول يسهم في انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل يبعث على القلق. وقال ٥٣ في المائة من المشتركين في الدراسة الاستقصائية أنهم قادرون على حراثة أرضهم. وذكر المستشار الخاص أيضاً بأن التوطين القسري قلما نجح في الحالات التي جُرب فيها في مناطق أخرى من أفريقيا.

كرامبي، وروتارا، وجيهينغا

١٧٣ - يرى الممثل الخاص أنه ليس عليه الانحياز إلى جانب أو آخر، بل أن يعرف بحجج الجانبين. وأدت بعثته زيارة إلى ثلاثة قرى بأمل أن ييسر الاطلاع المباشر وضع إطار للمناقشة.

١٧٤ - وتصف الحكومة كامبي، وهي قرية جديدة في بلدة رويري (محافظة جيسينيه) بأنها مشروع رائد وأنها أولى ١٩ قرية وضعت خطط لإقامتها في جيسينيه. وقد اختيرت جميع تلك القرى باستثناء اثنتين من طرف زعماء محليين مما يشير إلى وجود قدر كبير من الخيار والمشاركة المحليين.

١٧٥ - وتقع المآوى/المنازل الـ ٢٥٤ في كرامبي على أرض كانت تستغل للزراعة. وقدمت لجنة الإنقاذ الدولية شبكات الإمداد بالماء وبنت مراحيض لـ ٢٠٠ منزل، تبعد عشر دقائق عن المدرسة الابتدائية المحلية والمركز الصحي. ويسكن المستوطنون على بعد ٥٠٠ متر فقط من حقولهم.

١٧٦ - ومعظم الأسر من القطاع وتعيش قريباً من منازلها الأصلية. والاستثناء يتمثل في ٥٠ أسرة من "الحالات القديمة" التي عادت إلى رواندا في عام ١٩٩٤ ولكنها أرغمت على مغادرة ديارها المؤقتة عندما عاد أصحابها الأصليون. ولا يوجد ما يدل على أن وجودهم في كرامبي يشير الانزعاج كما لا يوجد ما يوحي بأن هناك توترات عرقية.

١٧٧ - ولا يوجد ما يدل على القسر في كارامبي، ولا يرجح أن يحدث ذلك، نظرا إلى أن السكان كانوا كلهم من المشردين الذين دمرت منازلهم السابقة أو ممن كانوا معرضين للخطر بشكل أو بآخر. وعدد الأسر التي يرأسها مترملون لا يقل عن ١٣٦ أسرة.

١٧٨ - وفي حالة كارامبي، يطرح المتشككون في وجهة إنشاء قرى جديدة أسئلة خاطئة: إذ ليست قلة الخيار وإنما قلة الموارد هي التي تهدد بقاء القرية الجديدة. فجميع المنازل وعددها ٢٥٤ لا تزال مبنية مؤقتا بصفائح اللدائن، ولا توجد سوى خمسة منازل بنيت بالآجر. ويمكن اعتبار المركز الصحي قريبا ولكن لا توجد به أسرة ولا تكاد توجد أدوية. ومستوطنو كارامبي يزورون مركز التغذية بانتظام لأن العديد من أطفالهم الرضع مصابون بالنحول. والإنتاج الزراعي منخفض قطعاً، لأن المستوطنين يفتقرون للبذور وللسماد، ومعظمهم من النساء غير المتزوجات.

١٧٩ - والقرية الثانية التي زارتها البعثة هي قرية روتارا في محافظة كيبونغو. وهي تضم ١٠٠ منزل. وقد بناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أرض كانت تحتلها ثلاث منازل فقط، دمرت اثنتان منهما خلال الحرب، ولا تزال الثالثة قائمة.

١٨٠ - وسكان القرية مختلطون: ٥٤ أسرة من الأسر العائدة (الحالات القديمة)، منها ٤٦ عادت في عام ١٩٩٧. وقد اختيرت جميع تلك الأسر لأنها كانت بدون مأوى. وتوجد بمقربة من السكان مدرسة وسوق ومركز صحي، كما أن الحقول قريبة أيضا. وتتمثل المشكلة الرئيسية في الماء: وتوجد مضخة في القرية ولكنها متاحة فقط للمستوطنين الذين يصنعون طوبا لبناء المراحيض. ويشترى ماء الشرب من السوق.

١٨١ - والقسر ليس مشكلة في هذه القرية. فقد اختار جميع المستوطنين العيش فيها. وبالفعل فإن أكبر مشكلة مطروحة هي وجود الـ ٥٠ شخصا مترملا وغيرهم من الأسر الضعيفة الذين يودون العيش في تلك القرية لأسباب أمنية، ولكنهم غير مؤهلين لذلك لعدم قدرتهم على الإسهام في بناء منزل. وقد أقامت تلك الأسر خارج القرية مأوى لا تكفي للسكن. وقالت أرملة لها أربعة أطفال إنها قادرة على الوصول إلى أرض أسرتها ولكن الإنتاج انخفض لأن زوجها لم يعد موجودا للقيام بالعمل الزراعي.

١٨٢ - والمنطقة الثالثة التي زارتها بعثة الممثل الخاص هي جيهينغا، وهي أكثر المناطق الثلاث مدعاة للاستياء. فهي تضم ١٥٠ منزلا بناها في عام ١٩٩٧ تجمع من المانحين. وورد التمويل من الحكومة الهولندية عن طريق صندوق استئماني تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سقوف المنازل، وقدمت منظمة أوكسفام الماء، ووفر صندوق الأغذية العالمي الغذاء مقابل العمل، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمال البناء.

١٨٣ - وكان يملك الأرض فلاح يعيش حاليا في القرية مع بقية المستوطنين. والحصول على الخدمات صعب - فأقرب مركز صحي يبعد مسافة خمسة كيلومترات، والسوق أبعد من ذلك، والإمداد بالمياه متقطع. وهناك

أيضا أدلة على القسر: فقد طلب من ٢٠ أسرة من بين ١٥٠ أن تدمر منازلها الأصلية وأن تنتقل إلى القرية. وعند السؤال إن كان ذلك حدث طوعا، قيل لبعثة الممثل الخاص إنه لم يكن أمامهم من خيار، لأنه يجب الانصياع للقوانين. وليس بإمكان أية أسرة أن تعيش مسافة تبعد أكثر من ثلاثين مترا عن الطريق.

التوصيات

١٨٤ - ينبغي التشديد على أن لكل قرية قصتها، وأنه ليس بوسع الممثل الخاص أن يصدر أحكاما بعد ثلاثة زيارات، ولكن باستطاعته أن يقترح كيف يمكن إقامة حوار بين المانحين والحكومة.

١٨٥ - أولا، يبدو مع تحسن الأمن في رواندا أن المسألة الأمنية لم تعد مبررا للتجميع في قرى. ويشير الممثل الخاص أيضا إلى أن المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن التشرد الداخلي تقضي بالسماح لمن جُمعوا لأغراض أمنية بالعودة إلى منازلهم عند زوال الحالة الطارئة.

١٨٦ - وحرية الخيار هامة طبعاً، وقد شعر الممثل الخاص بالارتياح عندما أبلغه مستشار الرئيس أن الروانديين لن يرغموا على العيش في قرى دون رضاهم. ومن المفهوم طبعاً أن يحدث بعض القسر لاعتبارات أمنية. ولكن من الواضح أيضاً أن العديد من المستوطنين رحبوا بعرض الحصول على منزل جديد وأرض. ويعتقد الممثل الخاص بشدة أنه لو توافرت الخدمات المناسبة مسبقاً، فإن المستوطنين سيقبلون على القرى.

١٨٧ - ومن المهم للغاية أن يتواصل وصول المزارعين إلى أراضي أسرهم، بيد أن الممثل الخاص يشير إلى أن المشكلة الحقيقية، فيما يتعلق بالأرض، ليست الوصول، وإنما الإفراط في الاستعمال وقلة الإنتاجية. فالمزارعون الروانديون كانوا يعيشون على الهامش حتى قبل بداية العمل بخطط إيميدوغودو بوقت طويل.

١٨٨ - ونظراً للاعتبارات المذكورة، يشجع الممثل الخاص بقوة الحكومة على وضع برنامج مشترك مع شركائها لتحسين الخدمات في القرى الموجودة. وفيما يتعلق بالقرى الجديدة، يمكن إنشاء مناطق نموذجية في جميع أنحاء البلد، يترك تحديد موقعها للمجالس الإنمائية المنتخبة حديثاً. ويمكن إقامة الخدمات قبل البحث عن المستوطنين. وينبغي الاستفادة بالكامل من استنتاجات الدراسات التقنية لتحسين وإنشاء الخدمات والمشاريع.

١٨٩ - ومن شأن تلك السياسة أن تكون أساساً لإنشاء المزيد من القرى ومنطلقاً متيناً لسياسة وطنية ترمي إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة، وهو أمر أساسي لازدهار البلد. وستستفيد تلك السياسة أيضاً من قانون الأرض الجديد المعروض على الجمعية الوطنية. وأفاد رئيس لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة أن ذلك القانون سينص على حرية الملكية. وسيسهم قدر من الملكية الخاصة في تعزيز حقوق الأسر والمجتمعات المحلية في الأرض التي استعملوها مدة أجيال، بيد أنه ينبغي أن يخضع ذلك لمراقبة صارمة لتجنب المضاربة.

١٩٠ - وأخيرا، ومثلما هو الحال بالنسبة لجميع المسائل التي استعرضها هذا التقرير، يعتقد الممثل الخاص أن عملية التجميع في قرى بحاجة إلى مزيد من المناقشة العامة. ولذلك فهو يشني على الرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته لقرارها دراسة حقوق الإنسان والإيميدوغودو، وعلى الحكومة الهولندية لتقديمها الدعم المالي لذلك.

رابع عشر - الاستنتاجات والتوصيات

١٩١ - يود الممثل الخاص أن يختم هذا التقرير بالتشديد على الفرص الجيدة المتاحة لرواندا وشركائها في مجتمع المانحين. وتقدم الملاحظات التالية بهذه الروح البناءة.

حكومة رواندا

١٩٢ - ينبغي تهنئة الحكومة على تشجيعها تطوير مؤسسات حقوق الإنسان المستقلة. ويعتقد الممثل الخاص بشدة أن ذلك سيشجع المزيد من المناقشة مما سيساعد الحكومة على حل البعض من المعضلات التي أوردها هذا التقرير.

١٩٣ - ويدرك الممثل الخاص أن رصد حقوق الإنسان ارتبط للأسف بمفاهيم سيئة في رواندا، ولكنه يلاحظ أن جماعات حقوق الإنسان تحدث حرجا في أكثر المجتمعات تقدما، وأن قبول وجودها ودورها واشتراكها هو علامة ثقة في النفس وليس اعترافا بالضعف.

١٩٤ - وهناك موضوع عام آخر في تقرير هذه السنة يتمثل في الاحتجاز والعدالة والمصالحة. ويعتقد الممثل الخاص أن الوقت حان لتحقيق فتح كبير على جميع هذه الجبهات الثلاث. وهو يشني على جهود وزارة الداخلية لتحسين إدارة السجون ويأمل أن تنشر القواعد الجديدة المتعلقة بالسجون على أوسع نطاق ممكن. ويسعده أيضا أن يفيد بأن الحكومة تعد الرأي العام للإفراج عن المزيد من السجناء. ويقترح الممثل الخاص إنشاء برنامج خاص للتعجيل بتجهيز الاعترافات.

١٩٥ - وإذا ما تواصلت الأمور على نسقها الحالي، فإن تطبيق نظام الغاكاكا سيكون قد قطع شوطا لا بأس به عندما يقدم الممثل الخاص تقريره إلى الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان. وهو واثق من أنه سيكون بإمكان حكومة رواندا تقديم نتائج جيدة إذا نجحت في كفالة احترام الأصول المتبعة.

١٩٦ - وأخيرا، يود الممثل الخاص أن يؤكد أهمية التدابير العملية مثل ترسيم حدود الممتلكات؛ وإصدار الرخص لمحطات الإذاعة الخاصة؛ واعتماد ميزانية للجان البرلمانية ومراكز الاحتجاز المحلية؛ وتوفير حوافز للأسر الحاضنة. وجميع هذه الإجراءات تسهم في تجسيم حقوق الإنسان على أرض الواقع.

جماعات حقوق الإنسان

١٩٧ - يثني الممثل الخاص على الدور الذي تقوم به الجماعات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في رواندا، التي تسهم في انتقال البلد إلى مجتمع ما بعد الإبادة الجماعية. وهي متفهمة لضرورة تحسين إدارتها. وهي تضم أيضا أهمية التعاون في القضايا الحساسة وفيما يتعلق بالحاجة إلى النقد البناء مع تشجيع السلطات على الخطوات الإيجابية التي تتخذها. ويتوقع الممثل الخاص ارتفاعا كبيرا في عضوية هذه الجماعات وتحسنا في مصداقيتها. وسيرقب باهتمام تقدمها.

١٩٨ - ويشيد الممثل الخاص أيضا بقطاعات أخرى من المجتمع المدني، لا سيما الرابطات النسائية، وال نقابات العمالية، والطلاب. وهي جماعات تود، كل بطريقتها الخاصة، القيام بعمل جدي والإسهام في إرساء أسس مجتمع ديمقراطي.

المانحون الثنائون

١٩٩ - إن إسهام الحكومات المانحة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها رواندا إسهام أساسي. ويشعر الممثل الخاص بارتياح كبير لأن المانحين يحرصون على توجيه مساعدتهم إلى المشاريع الصغيرة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٠٠ - وبالإمكان أيضا تحسين المساعدة في مجال حقوق الإنسان وإحكام تنسيقها. وينبغي تمديد مدة المشاريع وزيادة الاستثمار في التكاليف العامة والمرتبات. وينبغي التعجيل بالمعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وينبغي لعدة حكومات لا تستطيع الإسهام في الصناديق الاستثمارية التي تديرها الأمم المتحدة أن تجد وسائل أخرى للمساهمة. وعلى المانحين أن يفهموا أيضا أن شروط الإبلاغ التي يفرضونها تمثل عبئا ثقيلا على المجتمع المدني.

٢٠١ - ويثني الممثل الخاص في هذا الصدد على مذكرة التفاهم التي وقعها في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وزير الدولة البريطاني للتنمية الدولية ونائب رئيس رواندا. وهي تتضمن أهدافا واضحة، حددت عن طريق الشراكة، وبإمكانها أن تكون أساسا جيدا لمذكرات تفاهم مماثلة.

منظومة الأمم المتحدة

٢٠٢ - يشعر الممثل الخاص بالارتياح لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشأ وحدة للعدالة وحقوق الإنسان. وأمام الوحدة الكثير مما يمكن أن تنجزه، بداية بالتنسيق بين تدخلات المانحين. وقد أعرب عدة مانحين عن أملهم في أن تصدر الوحدة تقارير منتظمة عن مساعدة المانحين في مجال حقوق الإنسان، والعدالة، والمصالحة. وسيسهم ذلك كثيرا في تجنب الازدواجية والفوضى في تلك المسائل.

٢٠٣ - وتعتقد الوحدة بالفعل اجتماعات لفريق عمل معني بالعدالة، ويوصى بأن يشمل الفريق ممثلين عن وزارة الداخلية. وبإمكان الوحدة أن تعقد اجتماعات مماثلة بممثلي المجتمع المدني. وينبغي في الوقت نفسه

التشديد على أن التنسيق يعني أكثر من مجرد تبادل المعلومات. وهو يعني أيضا اتخاذ المبادرات، مثلما فعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما نظم نشاط أفرقة مراقبة غير رسمية للانتخابات المحلية التي نظمت مؤخرا، تشمل عناصر فاعلة مختلفة من المجتمع الدولي في رواندا.

٢٠٤ - وحدد هذا التقرير عدة مشاريع ممكنة يبدو أنها مناسبة بشكل مثالي لخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين في مجال المساعدة التقنية والهياكل الأساسية. وهي تبدأ بإنشاء مرفق لتدريب حراس السجون. ويمكن ترجمة القواعد الجديدة المتعلقة بالسجون إلى عدة لغات، وتعميمها على نطاق واسع. وينبغي إجراء دراسات عن التجميع في القرى ونظام الغاكاكا للعدالة العرفية. واقترحت رابطة الصحفيين الروانديين تنظيم حلقة عمل لتفسير قوانين الصحافة الجديدة ولمساعدة الرابطة على وضع مدونة سلوك. والفرص متاحة وعديدة.

٢٠٥ - ويشني الممثل الخاص على مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لاستعدادها إقامة علاقة جديدة مع رواندا. ويتلمس طرفا النزاع الذي دار في أوائل التسعينات طريقتيها إلى إيجاد حل، والممثل الخاص سعيد بقدرته على تقديم المساعدة والمشورة. وقد مكنت المفوضة السامية بالفعل أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من حضور حلقة عمل في ستراسبورغ، وتلقى الممثل الخاص مساعدة قيمة خلال جميع البعثات من موظف مكتبه في رواندا. وأوفدت المفوضة السامية أيضا مؤخرا إلى رواندا منسقتها للبرامج الأفريقية ليلتقي مع المسؤولين الحكوميين ويحدد مجالات التعاون التقني الممكنة في مجال حقوق الإنسان.

٢٠٦ - وفي ضوء تاريخ رواندا القائم، يود الممثل الخاص أن يبدي ملاحظة أخرى بشأن المعونة الأجنبية. إذ يرى بعض الخبراء أن سياسات الاقتصاد الكلي التي فرضت على رواندا في أوائل التسعينات فاقتت الانقسامات العرقية إذ بدت تفضل مجموعة على حساب أخرى. وأكد للممثل الخاص أن المعونة الاقتصادية المتعددة الأطراف أصبحت اليوم أكثر استجابة لاعتبارات حقوق الإنسان. وهو يود أن يحث جماعات حقوق الإنسان على رصد تعهد المصارف الإنمائية بذلك والتأكد من تنفيذه فعلا.

٢٠٧ - أما بالنسبة للأمم المتحدة ككل، فإن الممثل الخاص يود أن يؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا حاسما تقوم به في المرحلة الانتقالية لرواندا، وأن الإرادة موجودة من الجانبين لإصلاح علاقة اتسمت بالصعوبة في الماضي. بيد أن ذلك يتطلب تفعلا من كل من الطرفين للضغوط والقيود التي يواجهها الطرف الآخر.

٢٠٨ - ويود الممثل الخاص أن يناشد من جديد بقوة المجتمع الدولي على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بالأشخاص الذين يشتبه اشتراكهم في الإبادة الجماعية، ليتعزز شعور المجتمع الرواندي بأن الإفلات من العقاب زال وأن التعايش السلمي أصبح ممكنا.

المنظمات غير الحكومية الدولية

٢٠٩ - يود الممثل الخاص أن يعرب عن إعجابه بما أنجزته المنظمات التي تقدم الدعم إلى رواندا منذ عام ١٩٩٤. وذكر العديد منها إسميا في هذا التقرير. ولها أن تفتخر لأن جهودها بدأت تثمر. وذلك واضح في أوجه التحسن الكبير في نظام العدالة، وفي ظروف السجون، وفي الثقة المتزايدة لدى المجتمع المدني الرواندي.

٢١٠ - ويأمل الممثل الخاص أن يتمكن عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية من الاستثمار في القيام بعمل مستمر في رواندا. ورواندا لم تعد مرادفا لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكن هذا لا يقلل من أهميتها - وحقوق الإنسان تعني الاعتراف بالإنجازات وليس فقط الانتقاد. ويحيي الممثل الخاص المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان، والمنظمة الأفريقية لرصد حقوق الإنسان، وهما منظمات كسبتا ثقة الروانديين وعززتا مصداقيتهما بإنشاء مكاتب في البلد.

٢١١ - ويعتبر الممثل الخاص أن الشمال الغربي، لما حدث فيه من تشرد بأعداد كبيرة وعودة اللاجئين، يستحق المزيد من اهتمام المجتمع الدولي. وهو ممتن لما تقوم به لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة إنقاذ الطفولة التابعة للمملكة المتحدة اللتان تكثفان نشاطهما في الشمال الغربي. ومن المؤمل أن يمتد هذا الاهتمام إلى الهيئات التي تنسق أنشطة المنظمات غير الحكومية، مثل الاتحاد الدولي للوكالات الطوعية، ومنظمة "انتركشن" واللجنة الدائمة المعنية بالاستجابات الإنسانية، ولجميعها تأثير كبير على النقاش حول حقوق الإنسان.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة

٢١٢ - ستقوم هاتان اللجنتان الوطنيتان بدور حاسم في الشهور القادمة. ومن المتوقع أن تسمح الولاية المستقلة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالقيام بدور قيادي في مجال حقوق الإنسان: وضع جدول الأعمال، وتذكير المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمسؤولياتها، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

٢١٣ - ويؤيد الممثل الخاص بقوة، في هذا الصدد، مبادرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيم ندوة وطنية في الأسابيع القادمة تضم ممثلين عن جميع المحافظات والكميونات واجتماع مائدة مستديرة عام يشترك فيه خبراء إقليميون ودوليون وممثلون عن المجتمع المدني. وهو يعتقد أن تبادل الآراء ذلك سيساعد كثيرا اللجنة في جهودها الرامية إلى وضع خطة عمل وتحديد الأولويات للسنوات الثلاث القادمة. ويأمل الممثل الخاص أن تشدد خطة العمل والأولويات على مشاكل الحاضر أكثر مما تشدد على انتهاكات الماضي، وأن تتجه نحو تعزيز ثقافة لحقوق الإنسان في البلد تقوم على التقاليد الوطنية والمبادئ الدولية.

٢١٤ - ويوصي الممثل الخاص أيضا بأن تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة بالتعاون لتحقيق التكامل بين جهودهما في السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلد، عن طريق التعايش السلمي والمصالحة بين جميع أفراد المجتمع الرواندي.

٢١٥ - ويناشد الممثل الخاص جميع أوساط المجتمع الدولي المهمة، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لهاتين اللجنتين.

٢١٦ - وهو يوصي بشدة وبشكل خاص بإنشاء آلية مناسبة في كينشاسا تعمل على تحقيق الانسجام وتجنب الفوضى والازدواجية وتقدم جميع أشكال الدعم التقني والمالي اللازم لتلك اللجنتين بالتعاون مع وحدة العدالة وحقوق الإنسان التي أنشأها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا في رواندا.

السلام والأمن والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان

٢١٧ - من الواضح طبعا أن المتطلبات الأساسية لأي مجتمع إنساني وثيقة الترابط. والأمر كذلك بشكل خاص في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وإذا لم يكن هناك احترام لحقوق الإنسان كيف ستسود المنطقة التنمية والسلام والأمن؟ وإذا لم يكن هناك سلام وأمن، كيف يمكن لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية أن تتحقق؟

٢١٨ - ولذلك من المهم للغاية بالنسبة لرواندا وجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى أن تجد الصراعات الحالية حلا شاملا إقليميا.

٢١٩ - ومما يشجع الممثل الخاص كثيرا، التطورات الإيجابية التي جددت في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة مبادرات إقليمية عن طريق عملية لوساكا للسلام. وهو يأمل بشدة أن تحترم جميع الأطراف المعنية احتراماً كاملاً اتفاقات السلام التي تحققت، بدعم منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بيد أن القلق الشديد يساور الممثل الخاص بسبب التطورات التي جددت مؤخرا في بوروندي، والتي ينبغي التحكم فيها وإلا فإنها قد تهدد عملية السلام الإقليمية بأكملها.

٢٢٠ - ولذلك فهو يناشد بقوة جميع بلدان المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل الممكنة لكفالة اتفاق جميع الأطراف المعنية على سلم دائمة شاملة، ولكي ينعم جميع سكان المنطقة بالسلام والأمن بشكل موثوق به، وبالوسائل المناسبة لكفالة تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار. وهذا هو السبيل الوحيد الكفيل بالتوصل إلى ثقافة مستدامة لاحترام حقوق الإنسان في المنطقة.

الحواشي

(١) تتمثل ولاية الممثل الخاص في "تقديم توصيات بشأن حالة حقوق الإنسان في رواندا وتيسير إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وأداء مهامها باستقلالية، وتقديم توصيات بشأن الحالات التي يكون من المناسب فيها تقديم مساعدة تقنية إلى حكومة رواندا في مجال حقوق الإنسان".

(٢) قدم مشروع القانونين بشأن اللجنتين إلى الجمعية الوطنية واعتمدتهما الجمعية في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، خلال الزيارة الأولى التي أداها الممثل الخاص إلى رواندا في عام ١٩٩٩.

(٣) A/53/402، الفقرات من ١٢ إلى ١٩.

(٤) تنقسم رواندا وفقا لأربعة مستويات إدارية، وهي، تصاعديا، الخلية، والقطاع، والكميون، والمحافطة. ويضم التقسيم الإداري للبلد حاليا ٢٦٤ ٩ خلية، و ١٠٦٤ قطاعا، و ١٥٤ كميونا و ١٢ محافظة.

(٥) ما ينبغي الخلط بين هذه اللجنة التابعة للجمعية الوطنية وبين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا.

— — — — —